

**الرئيس قيس سعيد
يمدد حالة الطوارئ
في تونس.. لماذا؟**

التحرير
سياسية اخبارية جامعة
إعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة
ISSN 2382-2643

**الانتفاء بالهاء:
حقّ مدسترام
استحقاق مشروط..؟؟**

التحرير — الأحد 17 جمادى الآخرة 1444 هـ الموافق لـ 8 جانفي 2023 م العدد 424 الثمن 1000 مي — التحرير

**انكشفت ديمقراطيتهم وتعفن الوضع العام بهم
ولم يجدوا إلاّ الإسلام السياسيّ مشجبا يعلقون عليه فشلهم**



**نقض الفكر الغربي وبيان فسادة ومخالفته
لبديهيات العقل وقواعد التفكير**

**أمريكا تلعب بالنار وتدق مسمارا
في نعشها عبر عسكرة اليابان**

انكشفت ديمقراطيتهم وتعفن الوضع العام بهم ولم يجدوا إلا الإسلام السياسي مشجبا يعلقون عليه فشلهم

وما انبثق عنها من مفاهيم ومعالجات. فاجتروا على الأمة يريدون حكمها والتسلط عليها بما ينافي عقيدتها ظنا منهم أن اعتمادهم على السند الخارجي يغنيهم عن رضا وقبول الناس.

إلا أن من خطأ رأيهم وفساد نظرهم أنهم بنوا مواقفهم تلك على غير الحقيقة: فتبني هؤلاء وأولئك فكرا، علاوة على فسادهم وبطلانهم، يناقض ما آمن به الناس، واعتبارهم أن معضلة أهل البلد وسببها هو فشل الإسلام السياسي، جعلهم يطالبون بإقصائه من الحياة العامة، مع أنهم أدري الناس وأولي نعمهم أعلم وأوعى منهم، بأن الإسلام لم يحكم يوما منذ أن أسقطت دولته، بل الأمر كله مخادعة ومكر وتوظيف خبيث لطغمة ارتضت أن تعطي الدينية في دينها.

فأهل تونس الذين أسقطوا من حسابهم جملة الاتجاهات السياسية التي ظنوا بها يوما خيرا، لن يعيروا ديمقراطيتهم انتباههم، ولا اهتمامهم، فقد أسقطوا آخر العنقود الفرد الذي أولوه بعض الرجاء فخانهم. وانكشفت أمامهم الديمقراطية على حقيقتها، وزالت غلالة التضليل التي كانت تلفها، حتى أنها لم تستفد ممن ادعى القدرة على «دمقرطة الإسلام» فصارت تتخبط بهم، تقصيهم حيناً وتلجأ إليهم حيناً آخر.

كما لم تفلح الديمقراطية في خداع الأمة بمن ادعى الانتساب إليها ثم مالاً عدوها وركن إلى من سامها الضيم وأرهقها ظلما وعدوانا، فلفظتهم وأسقطتهم من حسابها. فالإسلام لم يحكم حتى يفشل، وهو على موعد مع أمة الخير (وَيَقُولُونَ مَتَى هُوَ هَٰذَا قُلْ عَسَىٰ أَنْ يَكُونَ قَرِيبًا)..

وما يستبطنونه من رؤى تكشف عن عمق حقيقة نظرتهم للحياة كونهم يؤمنون بالله الذي له الخلق والأمر.

يظل سوء فهم الواقع على حقيقته، أبلغ خطر في العمل السياسي من أي خطأ يمكن أن يرتكبه الفاعل السياسي، لارتباط كل قراراته وإجراءاته بذلك الفهم تحديدا. فالطبقة السياسية في تونس - وهي ترى العزوف شبه الكلي عن العملية الانتخابية واعراض الناس عن الطبقة السياسية - قد انقسمت إلى قسمين لم يضع أي منهما مسألة المنظومة الفكرية السياسية التي أديرت بها قضايا الناس المختلفة منذ أن استخلف المستعمر أذنا به على سلطانه فينا حتى صارت صفاقة التدخل الخارجي من الأمور التي لا يمكن التفصي منها بل علينا القبول بها والتعايش معها :

- **القسم الأول** يرى في الحال الذي جرق قيس سعيد البلاد إليه فرصة لعودته إلى واجهة الأحداث، فانبرى يشيد بضرورة وأهمية الحوار بين كل الفرقاء على قاعدة المشترك الوطني، في اجترار مقبت لشعارات لا معنى لها ومصطلحات إجرائية لا تعالج المشكلة على غرار (توازن السلطات، النقاش الوطني حول القضايا ذات الأولوية، حكومة وحدة وطنية..). ليظهروا في صورة القوامين على الناس وأنهم عقلاء يحملون تصورا واضحا عن الوجود ولهم في ذلك رأي وموقف لا يحول، بل صار أغلب هذا القسم يتقرب إلى القوى الخارجية بالشكوى إلى مؤسساتهم وهيئاتهم القضائية دون خجل، تحذيرا من الخطر الذي يتهدد ديمقراطيتهم.

- **أما القسم الثاني** فيرى في الحال الذي جرق قيس سعيد البلاد إليه، فرصة لانفراجه بالشأن العام، ولا يرى ضيرا هو أيضا في التشكي من خصومه إلى نفس الجهة الاستعمارية بمختلف مؤسساتها محذرا من أن الخطر هو في الإسلام السياسي، أي في عقيدة الناس

بين اعترافات الباجي قائد السبسي في منابر مختلفة بقاعدة التزوير في كل الانتخابات بل واستحالة الرجاء في نزاقتها مستقبلا، فالتزوير عنده في أي انتخابات لاحقة هو الأصل المنبثق عن طبيعة المنظومة السياسية المتحكمة في المشهد السياسي في بلدنا، وبين إعلان رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات فاروق بوعسكر إنه «للمرة الأولى في تونس تجرى انتخابات نظيفة وخالية من الشوائب»، نافيا بذلك النظافة والنزاهة حتى عن انتخابات 2019 التي أوصلت قيس سعيد إلى رئاسة البلاد.. بين هذا وذاك تأتي النسبة المتدنية وغير المسبوقة تاريخيا على المستوى السياسي لتكشف وتفضح الطبقة السياسية بمختلف مشاربها، بعد أن رد الرأي العام التونسي على وجوه الجميع «برامجهم» وعنترياتهم الزائفة.

إن الصفة الانتخابية التي وجهها أهل تونس إلى المتصدرين والمتسلطين على الشأن العام، كانت أشد إيلاما وأوقع أثرا على أولياء نعمهم وسندهم الحقيقي من القوى العالمية التي باتت تدرك يقينا أن الشعب التونسي لا يزال يمتلك سيادته وسلطانه، وأنه لا يلقي بقراره جزافا، وأنه حين يفصل في أمر أو يتخذ موقفا من طرف سياسي، فحكمه قاطع لا تعقيب له. فالقوى الاستعمارية - دولا ومنظمات ومراكز استراتيجية - باتت تعي تمام الوعي أن الخطر على وجهة نظرهم الديمقراطية التي يسوقونها بيننا على أنها البلمس الشافي لهمومنا، ليس في قيس سعيد وتفردده بالسلطة وضربه لمؤسساتها، ولا هو في اعتدال الإسلاميين المهجنين - سواء تطرفوا أو اعتدلوا - ولا هو في أنصار الوطنية الغيبية، بل الخطر كل الخطر في لا مبالاة أهل تونس بالخدع والتضليل الذي يراد سوقهم به،

كلّ الأزمات مجرد أعراض لوباء النظام الديمقراطي

أ. حسن نويرة

يبدلون قصارى جهدهم لتشتيت انتباه الناس وصرف أنظارهم عن سبب الأزمات وأوجاعهم، يحدث هذا مع بروز كل أزمة على السطح تماما كما هو الحال اليوم مع أزمة غلاء المعيشة واختفاء عدة مواد أساسية من الأسواق. فقد حشدوا كل طاقتهم وانحدروا من كل حذب وصوب مدجّجين بالمبادرات وخرائط الطريق والمشاورات والمباحثات المكوكية، الكل تقمص دور رجال الإطفاء والكل تحول إلى طيبب يملك الترياق السحري الكفيل بالقضاء على الداء الذي استبد بالبلاد والعباد. فالحليب والزيت والقهوة وغيرها من المواد الأساسية يجب أن تتدفق من جديد في الأسواق وبمجرد أن يحصل هذا يكون قد تم القضاء على الأزمة وتصبح حياتنا بلون الورد تسر الناظرين وتضع حرب البيانات والمبادرات والخرائط أوزارها في انتظار حلول أزمة جديدة ليعاد المشهد ذاته على الخشبة نفسها ويقدمه الأشخاص ذاتهم مع تغيير وحيد يطرأ على عنوان المسرحية و يبقى هذا متوقفا على عنوان الأزمة التي ستظهر.

الكل يتذكر أزمة اللوالب القلبية والضجة التي رافقتها وأزمة الرضع الذين قضاوا في يوم واحد وتمّ تسليمهم لذويهم في صناديق كرتونية، وغيرها من الأزمات العديدة بل الجرائم التي شهدتها قطاع الصحة، أقاموا الدنيا ولم يقعدوها وبمجرد مرور العاصفة وبعد فتح تحقيق وراء تحقيق انفض الجمع وممرت الأزمة وبقي قطاع الصحة كما هو عليه بل تدهور أكثر فأكثر ولن يلتفت إليه احد إلى حين ظهور أزمة تهرز الرأي العام ليتم التركيز عليها، وبمجرد أن ينشغل عنها الناس يعود كل إلى مواقعه فرحا مسرورا. والفرحة والسرور مردهما أن فرق الإطفاء تلك

نجحت في مهمتها وشغلت الناس بالتركيز على أحد الأعراض وصرفت أنظارهم عن سببه.

حملة شرسة قادها المختصون في مداواة أعراض الأمراض اثر فاجعة وفاة اثنتي عشرة عاملة في مجال الفلاحة في حادث مرور. حملة كان شعارها المطالبة بتحسين ظروف نقل العاملات إلى الحقول وتوفير السلامة لهن، هدأت العاصفة وخفت العويل والنحيب واستمرت معاناة الآلاف من العاملات في قطاع الفلاحة ومعها معاناة القطاع نفسه في انتظار فاجعة جديدة لا سمح الله، فتخرج الوجوه ذاتها من جحورها تلقي الخطب، تشجب وتستنكر، تندد وتطالب.. ويبقى السبب حرا طليقا دون حسيب ولا رقيب.

الأزمات لن تنتهي بل ستزداد وستتكاثر. وغريان النظام الديمقراطي الوضعي لن يكفوا عن النعيق وتليبس الحق بالباطل والمزايدة على بعضهم البعض حماية لهذا النظام البغيض والعمل على استمراره جاثما على صدورنا، ينتهك الأعراض ويعتدي على الحقوق ويسلب منا سيادتنا وكرامتنا. فمن يناهض اليوم «قيس سعيد» ويحمله مسؤولية تدهور الأوضاع وتردي الظروف المعيشية للناس هو مخاتل وكذاب، ومن يحمل وزر ما تعانيه البلاد إلى من حكموا بعد الثورة هو أيضا مخاتل وكذاب، ومن ينتقد «قيس سعيد» ومن حكموا قبله وكل الحكومات المتعاقبة بعد الثورة هو أيضا أفك وكبير المنافقين والدجالين، ويأتي على رأس هذه الزمرة الاتحاد العام التونسي للشغل. فما نحن فيه اليوم من سوء أحوال سببه النظام الوضعي وحده وما القائمون عليه إلا من ضمن الأعراض الناتجة عنه.

فقيس سعيد هو نتيجة لهذا النظام ومن قبله «حركة النهضة» وكل من تحالف معها او ناهضها، ومن قبلهم «بن علي» و«بورقيبة» كلهم من نتائج هذا الوباء الفتاك وهو النظام

الديمقراطي الوضعي الذي لا يمكن له بأي حال من الأحوال أن يعرّى شؤون الناس ولا يملك القدرة مطلقا على معالجة مشاكلهم، وها نحن نراه اليوم يترنح ويتهاوى في معاقله وفي عقر داره: فأوروبا تعيش على وقع إضرابات غير مسبوقه وموجة عارمة من الاحتجاجات، لقد انقلب السحر على الساحر وفقد هذا النظام أو يكاد، هامش المناورة الذي كان يتمتع به ليقود، خفت بريقه الخادع وسقط القناع المضلل عن وجهه ويظهر قبحه وبشاعته للجميع. نعم في باريس ولندن وبروكسالك وغيرها من العواصم الأوروبية خرج مئات الآلاف يحتجون على تدهور قدرتهم الشرائية ويطالبون بزيادة الأجور والتخفيض في الأسعار ونحو ذلك من المطالب التي كانت تعد حكرا على سكان بلاد المسلمين.

لقد انكشفت كل خدع النظام الديمقراطي وتعرت بالكامل وسقطت أذنوبة التداول السلمي على السلطة التي تعد أيقونة النظام الديمقراطي وأبرز محاسنه، فهذا التداول السلمي لا يخدم إلا فئة معينة وضمن دائرة مضيقة تحتكر الثروات وتنهب خيرات الشعوب وتمتص دماءهم مع توفير بعض من الرفاه لشعوبهم. رفاه بدأ يتآكل وشارف على الاضمحلال والتلاشي التام. لقد استنفذ النظام الديمقراطي كل الحلول الترقيعية، فالخرق اتسع على الراتق ولم يعد لعقول كهنته استنباط حلول أخرى، نضب معين الحيل والألاعيب ولم يعد بمقدورهم الإتيان بسحر جديد يرهبون به أبصار الناس وبصائرهم.

لم يبق للنظام الديمقراطي الوضعي اليوم غير بعض العقول والنفوس المريضة غايتها خدمة المستعمر والسهر على مصالحه، لأنها مردت على المذلة والهوان ورضيت أن تكون طابورا خامسا يدافع عن أفكار ومفاهيم لا تنبثق عن عقيدتنا ولا تمت لديننا بأي صلة. هم يدافعون عن النظام الديمقراطي بشراسة لا نجد لها عند أهل هذا النظام الأصليين. هذا كل ما تبقى لهذا النظام: إعلام منبسط، حكام خونة، ونخب منبته تجمعها المصالح وتفرقها الأطماع.

يا أهل تونس: هل لكم من أمركم وأمر بلدكم من شيء؟! —

أ. محمد زروق

الخبر: المعارضة والموالاة تتزاحم لتقديم مقترحات متناقضة للخروج من الأزمة. التعليق:

في انتظار الكشف عن تفاصيل مبادرة "المجتمع المدني" التي لا تزال محل مشاورات مكثفة بين اتحاد الشغل ورابطة حقوق الإنسان وهيئة المحامين للخروج من الأزمة السياسية والاقتصادية التي تمر بها البلاد، سارعت أحزاب سياسية بمختلف أطيافها ومواقعها سواء تلك المعارضة لمسار 25 جويلية وكل ما بني عليه من مستجدات دستورية وقانونية وانتخابية، أو الداعمة للمسار وأهدافه وللرئيس قيس سعيد، سارعت إلى تقديم مقترحات للخروج من الأزمة الشاملة في البلاد والتي منها الدعوة إلى انتخابات رئاسية سابقة لأوانها، وعلى النقيض من مبادرات الأحزاب السياسية، معارضة كانت أو موالية للنظام القائم، لن تكون مبادرة المجتمع

المدني الثلاثية مفتوحة لتشريك الأحزاب في مخرجاتها ونتائجها أو التوافقات التي قد يتم التوصل إليها باستثناء أن هناك إمكانية لعرض المبادرة على قيس سعيد، حالما تكون جاهزة، وذلك وفق ما كشف عنه الأمين العام المساعد والناطق الرسمي باسم الاتحاد العام التونسي للشغل، سامي الطاهري، في تصريحات إعلامية سابقة.

ويأتي السؤال الأهم: هل حلت أو ستحل المبادرات المشكلية؟

إن هذه المبادرات وغيرها لن تحل مشكلة أهل تونس بل ستزيدها تعقيدا وذلك لأنها تخرج من مشكاة واحدة وهي النظام الرأسمالي الديمقراطي المتهاكك، وشر البلية هو ما ابتلينا به من حكام رهنوا البلاد للدول الأجنبية وصار الصراع بينها تكسير عظام ينفذ عبر مرتزقة السياسة وسماسرتها ويعمل كل طرف لإزاحة الطرف الآخر والاستفراد الكامل بالحكم والسيطرة. قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا نُزِّلَ إِلَيْكَ وَمَا نُزِّلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ

وَقَدْ أَمَرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا * وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتُ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُونَ عَنْكَ صُدُودًا﴾.

والسؤال الأخطر: هل هذا الحراك وهذه المشاورات هي فعلا من أجل إيجاد حل حقيقي للأزمة؟ هذا أو لا، أمّا ثانياً، هل هذه المبادرات تتم بدافع من شعور داخلي نابع من الأطراف المحلية بضرورة إنهاء الأزمة أم أنهم لا يملكون ذلك؟

هذه المشاورات والاقتراحات ومن ورائها التجاذبات التي لا تنتهي، يظل من خلالها الساسة المتسلطون علينا، أسرى الأطر الإجرائية التي حبستهم فيها القوى المهيمنة على بلادنا وسائر بلاد المسلمين، و يعدّون تناحرهم وتنازعهم عملا سياسيا. فقد أشغلوا الناس بصراعاتهم العبثية عن القضايا الحقيقية ونقلوهم عبر فصول مسرحيتهم الهابطة من فصل إلى آخر ممّا عمق اليأس لدى عامة الناس وأفقدتهم الثقة بالأحزاب وحطّم آمالهم بتغيير حالهم، أمام التراجع الخطير للنتاج العام والنهب المروّع للمال العام وارتفاع الدين الخارجي وانهايار توازنات مالية المؤسسات العمومية وتردي الخدمات والارتفاع

المهول للأسعار وللتضخم الذي أصبح برقمين والهيمنة الكلية للدول الأجنبية على مفاصل الحكم والنزيف المستمر للطاقات الشبابية والعلمية المغادرة للبلاد...

لن يستقيم الظلّ والعود أعوج

إن التمشّي المتبع في معالجة الوضع السياسي للبلاد لن يغير في هذا الوضع شيئا، ولا بدّ من إدراك أن ما تمرّ به بلادنا من أحداث، يقع ضمن دائرة الصراع الحضاري العالمي بين الحضارة الغربية المهيمنة على العالم ومحاولتها إبقاء هيمنة مفهومها عن الحياة مهيمنة على كل شعوب الدنيا، وإيمانها بضرورة هيمنة هذا المفهوم، وبين نضال الأمة الإسلامية للانعتاق من ربكة هذه الهيمنة الغربية وسعيها لافتكاك المبادرة من العالم الغربي وإنقاذ البشرية من سطوته على العالم وقهره لشعوب الدنيا، فلا يمكن النظر إلى ما يقوم به قيس سعيد ومختلف الأطراف من موالين ومعارضين على أنه صراع بين أطراف سياسية تملك أمرها وقرارها، بل هو في الحقيقة ضمن ذلك الصراع الدولي وما تقرره القوى المهيمنة للأقاليم من أوضاع وللبيادق

إنّ ما يجري في بلادنا يدلّ دلالة واضحة على أنّ أهل تونس ليس لهم إرادة في تقرير مستقبل بلدهم بعد أن أسلموا أمرهم إلى متصارعين لا يهمهم إلا مصالحهم الأنانية، ومصالح من يوظفهم، فأسلموا أمر البلاد لأعدائهم يتحكمون في قوت أهلها، وفي سلمهم وحربهم، وفي من يكون حاكماً عليهم، دون أن يكون للإسلام وجوده الفعلي كعقيدة تعالج مشكلاتهم ونظام حياتهم، متجاوزين قول الحق تبارك وتعالى: [وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلاً] لأنّه لا عدل ولا أمن وأمان ما دامت مقدراتنا ورقابنا في أيدي الظالمين العابثين بأرواحنا ولقمة عيشنا، فسيظل هذا حالنا بل والأسوأ ينتظرنا ما دما بعيدين عن نهج قرآننا في التغيير وهو القائل سبحانه: (إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ).

إنّ لهذا الوضع المتأزم والمعوجّ طريقاً واحدة لا أكثر للخروج منه، وهو أن يسلم الجيش السلطة لرجل مخلص لأتمته، يبايع على كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ويعلمها خلافة راشدة على منهاج النبوة بدل المناداة بالنظام الديمقراطي والدعوة إلى انتخابات رئاسية سابقة لأوانها، ذلك لأن الخلافة نظام للحكم وهو نظام كامل شامل للحياة الإنسانية كلها وكثيرة هي الآيات في القرآن الكريم التي تأمر المسلمين بالحكم بالإسلام، قال الله تعالى: (فَأَحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ) والآيات التي تتحدث عن التشريع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والمعاملات مستفيضة، وقد طبقها الرسول ﷺ وخلفاؤه الراشدون ومن جاء بعدهم، فسادوا بها العالم زهاء ثلاثة عشر قرناً من الزمان. وحزب التحرير الذي يعمل للخلافة مترسماً خطى النبي الكريم ﷺ في إقامة الدولة، قد أعدّ مشروع دستور من 191 مادة تعالج قضايا الحكم والسياسة والاقتصاد وغيرها، فعلى قوى الثورة في تونس وجميع أهلها احتضان مشروع الخلافة والعمل مع حزب التحرير، فالخلافة هي الخلاص، ليس لأهل تونس فحسب بل لكل المظلومين والمكتمون بنار الرأسمالية الظالمة في العالم، فهل من مجيب، (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ وَعَلَّمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ).

متفرقات

العباسي: نتوقع ارتفاع التضخم.. والحل المتاح الترفيع في نسبة الفائدة

مع عجز في الميزانية بـ7.5 م د، بالإضافة إلى عدم عودة تصدير الفسفاط إلى نسقه العادي والتأثير الاقتصادي الكبير الذي خلفته جائحة كورونا.

أعظم منها؟ لا شيء سوى مزيد من الانهيار ومزيد من الارتهان والتبعية. والخطير في كلام محافظ البنك المركزي أنّه يستدلّ على حوله المزعومة بـ"أن أغلب دول العالم تلتجئ إلى الترفيع في نسبة الفائدة على غرار ما قرره البنك المركزي التونسي". بما يعني أنّ البنك المركزي بمحافظه وخبرائه لا عمل لهم إلاّ اتباع دول العالم الرأسمالي. ولو غرقت هذه الدول في مستنقع التضخم فلا بأس أن نغرق نحن أيضاً هكذا يفكر البنك المركزي و"خبرائه".

إذن فالبنك المركزي ومحافظه لا يبحث عن حلول وإنما كلّ همّه اتباع ما تملّيه عليه الرأسمالية وكأنّه لا فكر اقتصادي إلاّ ما أنتجته الرأسمالية ولا حلول أو "إصلاحات" إلاّ ما يُملى من وراء البحار.

هذا هو العجز البيّن الذي نتحدث عنه فهو ليس عجزاً في الأشخاص، إنّما عجز في النظام، فالتضخم هو المرض المزمن للاقتصاد الرأسمالي عموماً، وللدول التابعة بالخصوص، والرّبّاه هو النشاط الاقتصادي الأبرز في المنظومة الرأسمالية التي لا يهتمها سوى المال وتكديسه عند الأقوى والأقوى على جمعه، أمّا الأغلبية فعليها أن تشقى وتعمل وتجهّد لتدفع لأصحاب المال، ونظرة على السنوات العشر الماضية ترى أنّ القطاع الوحيد الذي حقق أرباحاً خيالية هو قطاع البنوك. وأغلبها على ملك خواصّ أجانب.

ألم نفهم بعد لماذا كان قانون استقلالية البنك المركزي؟ ليكون البنك المركزي هو أحد "صنّاع القرار" الاقتصادي والسياسي في البلاد، وتكون سياساته مربوطة بالخارج مباشرة. ولا تملك الحكومات أن تمنعه أو تحدّ من إجراءاته..

مع عجز في الميزانية بـ7.5 م د، بالإضافة إلى عدم عودة تصدير الفسفاط إلى نسقه العادي والتأثير الاقتصادي الكبير الذي خلفته جائحة كورونا.

التحرير:

تصريحات محافظ البنك المركزي تتناول الأزمة الاقتصادية في أحد أبرز مظاهرها وهو التضخم، ومنه يتحدث عن الحلول:

- الحلّ الأوّل الإسراع بالإصلاحات الكبرى، وهي عنده تطبيق وصفة صندوق التّد دولي المميّته، وذلك من أجل الحصول على قرض الصندوق وفتح الباب واسعاً أمام مزيد من الاقتراض ومزيد من الارتهان

- الحلّ الثّاني عنده هو الرّفّع في نسبة الرّبّاه زاعماً أنّ الترفيع فيها من شأنه أن يحدّ من التضخم. هذا مع أنّ الرّبّاه يزيد المشكل تعقيداً. ومزيد من الرّبّاه يعني مزيداً من اختلاس أموال المقترضين ومزيداً من المعاناة.

والسؤال هنا:

ألم يرفع البنك المركزي مرّات عديدة في نسبة الرّبّاه، فلماذا لم يتوقف التضخم؟ بل ما يراه الجميع هو زيادة غير مسبوقه في نسبه التي قدّر بعض "خبراء" الاقتصاد أن تبلغ الـ20 في المائة.

وهل اتباع برنامج صندوق التّد والإسراع فيه، هو الحلّ؟ ألم تستجب الحكومات في تونس لشروط الصندوق منذ بورقيبة وبن علي فماذا كانت النتيجة؟ ألم نمرّ من كارثة إلى كارثة

محافظ البنك المركزي مروان العباسي، خلال مؤتمر صحفي يوم الأربعاء 4 جانفي 2023:

- تم إعداد مشروع قانون جديد للصراف، وتم عرضه على الحكومة للنظر فيه.

- سيقع قريباً تنظيم ندوة صحفية لعرض تفاصيل القانون.

- وبخصوص انتقادات الخبراء، قال محافظ البنك المركزي: "لم أر خبيراً قدم حلاً لهذا الوضع".

وأكد العباسي أن ملف تونس سيكون أمام صندوق النقد الدولي قريباً من جديد. وأوضح أن إرجاء صندوق النقد الدولي النظر في طلب تونس الحصول على قرض منتصف شهر ديسمبر الفارط مردّه عدم انتهاء تونس من إتمام عدد من القوانين حينها، بما في ذلك قانون المالية لسنة 2023، وقانون الوظيفة العمومية.

وتوقع العباسي أن ترتفع نسبة التضخم خلال السنة الحالية إلى 11٪، مبيّناً في هذا الصدد أهمية قرار البنك المركزي الترفيع في نسبة الفائدة الرئيسية بـ75 نقطة أساس إلى 8٪.

واعتبر المحافظ أنه لا يوجد أمام تونس العديد من الحلول لمحاربة ارتفاع نسبة التضخم، مشيراً إلى أن أغلب دول العالم تلتجئ إلى الترفيع في نسبة الفائدة على غرار ما قرره البنك المركزي التونسي.

ودعا العباسي إلى التسريع في المرور إلى الإصلاحات الاقتصادية في تونس التي تأخرت كثيراً، مبيّناً أن المؤشرات الاقتصادية أغلبها سلبية ولم تتعاف، على غرار نسبة النمو الضعيفة

الرئيس قيس سعيد يمدّد حالة الطوارئ في تونس.. لماذا؟

الطّارئ هو الأمر العارض المهدّد الخطير.

الحالة العادية في تونس منذ أكثر من قرن من الزّمان، الاستعمار بأساليبه المختلفة، (من الاستعمار المباشر إلى الاستعمار بواسطة العملاء والأتباع)، أمّا الطّارئ فكان

في 2011 حين انطلقت ثورة الأمّة من تونس تريد إسقاط النظام الذي رسّخه الغربيّون ليجعلوا من تونس (وسائر بلاد المسلمين) تابعة لهم، فكانت الثورة هي الأمر الطّارئ، الذي فاجأ الغربيين المستعمرين.

وما تمديد حالة الطّوارئ إلاّ لأنّ الثورة مستمرة.



أصدر الرئيس التونسي قيس سعيد أمراً يقضي بتمديد حالة الطوارئ في بلاده حتى نهاية جانفي الحالي، حيث كانت ستنتهي مطلع العام القادم.

ونشرت الجريدة الرسمية في تونس "الرائد الرسمي"

المرسوم عدد 80 لسنة 2022 الذي يتعلق بتمديد حالة الطوارئ.

وينص على إعلان حالة الطوارئ في كامل الجمهورية لمدة شهر ابتداءً من 1 جانفي 2023 إلى غاية 30 جانفي 2023.

التحرير:

ما هو الطّارئ؟

التحرير:

لا يلبث قيس الرئيس أن يعود إلى خطابه المعتاد عن المتآمرين والعاثين بالبلاد، وأنه لا مجال إلا للشرفاء.

والسؤال هنا:

- ماذا تنتظر لتضرب على أيدي العاثين؟ أليست في يدك كل القوة، ماذا تنتظر؟ مرت ثلاث سنوات، والرئيس يتوعد، ولا فعل إلا خطبا جوفاء تتكرر عن الخيانة والخونة.

- «الشرفاء» ما مقياس الشرف، هل الشريف هو من يرهن البلاد للمستعمرين؟ ماذا عن حكومته الرشيده التي لا سعي لها إلا تطبيق ما يفرضه المستعمرون؟ هل هم من الشرفاء؟ هل الشرف أن توقع ميزانية تسلب الناس أموالهم بدعوى الإصلاح؟ هل الشرف أن تزيد الضرائب لترهق الناس صعودا؟ هل الشرف عندك أن نطأ الرأس ونسلم بلادنا وأموالنا لمن يستعمرنا ليتحقق الاستقرار الذي يطلبه الرئيس؟



«يدعون الإنقاذ مع المهريين والمحتكرين لسحب السلع من الأسواق أو للترفيح في الأسعار في حين أن اتحاد الصناعة والتجارة والصناعات التقليدية براء منهم، بل أن تونس لا يمكن إنقاذها إلا بوضع حد نهائي لمثل هذه الممارسات»، وفق نصّ البيان.

لمثل هذه الممارسات»، وفق نصّ البيان.

استقبل رئيس الجمهورية قيس سعيد، الاثنين 2 جانفي 2023 بقصر قرطاج، رئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية سمير ماجول.

وأكد رئيس الجمهورية على الدور المحوري لرجال الأعمال «الشرفاء» وعلى ضرورة تهيئة كل الظروف والقوانين التي تتيح لهم العمل في ظل مناخ سليم.

وقال سعيد: «إننا نخوض معركة وطنية من أجل استقرار البلاد الذي لن يتحقق إلا بمشاركة كل الشرفاء».

وفي هذا السياق، جدّد رئيس الجمهورية تأكيده بأذنه «ليس ضدّ المبادرة الحرة كما يشاع، بل على العكس من ذلك تماما»، مشيرا إلى أن الإطار القانوني المتعلق بالشركات الأهلية خير دليل على تشجيع المبادرة الحرة، على حدّ تعبيره.

وتمّ بالمناسبة، إثارة مسألة «التحرّكات المشبوهة»، وفق بيان إعلامي لرئاسة الجمهورية، لعدد ممن

رئيس تونس مهتئا بالعام الجديد: "تونس العزيزة تتسع للجميع"

تغيير في اللهجة.. خطوة إلى الوراء أم مهادنة؟

أيّ عمل يتحدث؟ هل يتحدث عن العمل وسياط المستعمرين تلهب ظهورنا؟ هل يطلب من

التونسيين العمل فأين العمل؟ ثمّ هل يطلب منّا العمل لندفع أموالنا وعرقنا لكبار المرابين؟؟ إنّ دعوة الرئيس إلى العمل هي دعوة ضمنيّة إلى عدم الاعتراض، أو المعارضة، دعوة إلى الركون إلى المستعمرين. أمّا قوله بأنّ تونس "تتسع للجميع" فلا يمكن أن نفهمه إلاّ كون تونس تتسع لمستعمرها قبل أبنائها، ويذكرنا هذا الكلام بتصريحات "المهدي جمعة" حين كان رئيس حكومة حيث قال لوسائل إعلام أجنبية "لا تخافوا فكلّ نصيبه من الكعكة".

هكذا يفكر المسؤولون، منذ بورقيبة وبن علي وحكومات الترويكا والمهدي جمعة والشاهد وقيس سعيد... للجميع نصيب في ثروات تونس إلاّ أبنائها فلم الشقاء والبكاء وعليهم الصمت والعمل.

المحاسبة وإزالة الفساد؟ أم هو التجاوز؟ أكثر الرئيس من الحديث عن شحذ الهمم والعمل من أجل حياة مقبولة، فكيف سيتجاوز تلك الصعوبات؟

ويقول إنّ ما نعيشه نتيجة تغييرات عالمية ولن نقبل أن نكون من ضحاياه، فكيف؟

هذا الكلام إنشائي يُعجب الناس، ولكن المتابع للأفعال يرى عكس هذا تماما، يرى أنّ الرئيس وحكومته جادين في اتباع صندوق التقدّ الدولي، وصندوق التقدّ هذا ليس له شركاء إنّما يُخلف وراءه الخراب والدمار حيثما حلّ، فكيف يستقيم كلام الرئيس "لن نقبل أن نكون من ضحاياه" وهو يلقي بتونس تحت مخالب صندوق التقدّ؟ وكيف نصدّق الرئيس حين يتحدث عن استقلالية تونس وميزانياتها التي وقّع عليها هو كانت من صنع صندوق التقدّ الدولي؟ ثمّ عن

بعضها طبيعي وأكثرها للأسف مفتعل، وكان العمل مستمرا لمواجهة هذه التحديات حتى تكون الحياة مقبولة خاصة للذين عانوا ويعانون من ضيم العيش وبيحثون عن حياة كريمة وهو حقهم بعد إقصائهم لعقود".

وشدد الرئيس التونسي على ضرورة أن "نعبر من الإحباط إلى العمل ومن اليأس إلى الأمل ولكن لا يمكن أن نعبر آمين إلا بالإيمان العميق المشترك بأن تونس العزيزة تتسع للجميع وبأن العمل هو الطريق للنجاح والانتصار".

التحرير:

"الذي مضى قد ولى وانقضى" و"تونس تتسع للجميع" هكذا تكلم الرئيس في أوّل السنة الجديدة (2023) فماذا يعني هذا؟ هل هو تراجع من الرئيس عن توجيه اتهامات الخيانة والمؤامرة؟ أم هو الإعلان عن عدم القدرة على

وفي كلمة متلفزة نشرتها صفحة الرئاسة التونسية عبر "فيسبوك" هذا الرئيس التونسي قيس سعيد

التونسيين بالسنة الجديدة، وقال سعيد إنها "ليست الساعة المناسبة، ولا الساعة الملائمة للحديث عن كل ما مضى، لأنّ الذي مضى قد ولى وانقضى، بالرغم من آثاره التي ماتزال قائمة"، وأضاف: "لكنها مناسبة لشحذ العزائم والهمم لتجاوز كل الصعوبات التي عشناها معا".

وقال سعيد إنّ "الصعوبات التي تعيشها تونس ناجمة عن الجائحة سيئة الذكر (في إشارة إلى فيروس كورونا)، وعن التحولات التي يشهدها العالم اليوم، ونتاجة عن الوضع العالمي الذي هو بصدد التشكل من جديد ولن نقبل أن ندفع الثمن أو أن نكون إحدى ضحاياه".

وحول ما تواجهه بلاده داخليا أضاف الرئيس التونسي أن "الصعوبات الداخلية

قانون المالية:

خراب للبلاد والعباد

بقلم: المهندس زينب بن رحومة

مقدمة

يعتبر قانون المالية لسنة 2023 كارثة حقيقية على أهل البلاد. فقد تم الترفيع في ميزانية الدولة بـ 10 مليار دينار مقارنة بميزانية 2022. وهذا الأمر لم يحدث البتة في تاريخ المالية العمومية، ونسبة من هذه الزيادة موجهة لميزانية رئاسة الجمهورية بقيمة 191 مليون دينار أي بزيادة قدرها 13,4% مقارنة بميزانية 2022.

فلسائل أن يسأل من أين ستمول الدولة هذه الميزانية؟ فالمتصفح لهذا القانون يجد 44 بابا من بين 65 بابا متعلقا بجمع الضرائب والأداءات، فلا نجد فصلا يهتم بالاستثمارات أو بالمشاريع التي تعتمد الدولة تنفيذها. سيتم الزيادة في القيمة المضافة، ستفرض الدولة ضريبة على الثروة العقارية وكل تسوية وضعية يقابلها دفع خطية مالية.

هذه الأداءات ستتقل كاهل الشعب الذي يعاني من الفقر والتهميش وغلاء الأسعار وتراجع القدرة الشرائية وفقدان المواد الغذائية الأساسية، فقد أصبحنا نشاهد طوابير تنتظر بالساعات. وهذه المشاهد لم نألها من قبل، مما يبعث الشعور بالخوف من المستقبل الذي ينتظر البلاد. فحسب بعض الإحصائيات، فإن العائلة المتكونة من 4 أفراد تحتاج إلى دخل شهري يفوق 3 آلاف دينار وهذا ما جعل الكثير منهم يلتجئون إلى القروض الاستهلاكية لتوفير حاجياتهم الأساسية.

إن قانون المالية سيزيد من تأزم الوضع الاقتصادي خاصة مع الترفيع في سن التقاعد بـ 3 سنوات فلا وجود لانتدابات في الوظيفة العمومية وهذا سيعمل على زيادة نسبة البطالة ومزيد تأجيج الوضع الاجتماعي ومع فقدان الثقة في حكام البلاد فالدولة تغرد خارج السرب بل إن الشعب صار واعيا بأن حكام البلاد عاجزون عن القيادة والرعاية وهذا ما أكدته الانتخابات التشريعية الأخيرة أمام عزوف الناس عن

المشاركة فنفس الخطابات والوعود الكاذبة تتكرر في كل مناسبة انتخابية ثم تتلاشى فلا وجود لبدائل ولا حلول جذرية.

إن المحنة التي تعيشها تونس ليست وليدة اليوم فمنذ سقوط دولة الخلافة الإسلامية، دولة الرعاية والكفاية، وكل بلاد المسلمين تتخبط في مستنقع الرأسمالية، فالخونة يرتعون وينهبون الثروات والأمة تعاني من الفقر والجوع والخصاصة.. كيف لخير أمة أخرجت للناس أن تمدّ يدها للصناديق الارتھانية والدول الاستعمارية في ظل حكم الروبيصات؟! أنرضى بالذل والهوان!؟

يا أهلنا في تونس، إن الإسلام هو وحده القادر على إخراجكم من ظلام الرأسمالية لينير دنياكم وترضون خالقكم وتنعمون بالعيش في ظل عدل الإسلام.

قال صلى الله عليه وسلم: «تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي أبدا كتاب الله وسنتي»

السلطات الأمنية التونسية

تحول احتفالية بحفاظ القرآن الكريم إلى قضية إرهاب

ما يسمّى "بالعقيدة الأمنية" التي تتماهى في مهاجمتها لأي نشاط ذي صلة بالإسلام وتعتبر أي شيء من هذا القبيل ذا شبهة وله ارتباط بالإرهاب بالمفهوم الغربي والذي يعني بشكل مباشر، الإسلام ومن يتمسك به..

قلنا إن ذلك الحدث ليس بالغريب، نظرا لأن من حكموا بعد هروب بن علي وإلى اليوم لا يختلف جميعهم في نظرهم للحكم والإسلام عن نظرة بن علي المنبثقة من رؤية الغرب الذي أثت المشهد السياسي في تونس ما بعد الثورة على عينه وبين يدي سفرائه. إذ حتى تلك الحكومة الأولى التي انبثقت عن حزب ادعى ذات يوم أنه ذو مرجعية إسلامية، هاجمت الذين طالبوا بحكم الإسلام وما جاء به القرآن الكريم، وعمدت عبر وزارة الداخلية إلى هرسلة الأفراد والجماعات الذين تمسكوا بذلك، بل تفاخر أعضاؤها بمنعهم عديد التظاهرات الفكرية التي يطرح فيها موضوع عودة الإسلام للحكم، تقريبا من الغرب وهربا من اتهامات الأصوات العلمانية لهم ب"فسح المجال للمتطرفين والإرهابيين". ولا أدل على ذلك مما فعلوه مع حزب التحرير من حصار مطبق في الميادين ومنع من الدعوة العلنية وفي الإعلام العمومي والخاص..

يحمل كل بلد ذنوبه الخاصة ولكننا في هذا البلد الذي ثار ذات يوم على أشرس الطغاة وأشدّهم كرها للقرآن لا زلنا اليوم نحمل ذنوب الحكام وأفعالهم في حق تونس وأهلها الخاضعين لاستشارة الداخلية في كل نفس إسلامي.. فأى معنى للحياة وحفظ القرآن فيها تهمة!؟

6 سنوات لإعطاء دورات في حفظ القرآن الكريم والتجويد بالمركز الكويتي الذي أسسه والمسمى بيت الزكاة الكويتي في ولاية قفصة في تونس.

يذكر أن محمود الرفاعي يعد من قارئي القرآن الكريم في دولة الكويت، وحاصل على المركز الأول في مسابقة الكويت الكبرى العاشرة لحفظ القرآن الكريم وتجويده، والتي أقيمت برعاية أمير الكويت صباح الأحمد الجابر الصباح بمسجد الدولة الكبير، وحاصل أيضا على إجازة برواية حفص عن عاصم من طريق الشاطبية، من الشيخ عبد الرافع رضوان الشرقاوي، عضو مجمع المصحف بالمدينة المنورة.

التعليق:

بعد ثورة وضعت استراتيجيات الديكتاتور المخلوع بن علي في تجفيف منابع الإسلام في مزبلة العار وفضحت القائمين عليها جميعا أمام أعين الشعب، سرعان ما عمد المنقلبون على الثورة وترسانتهم الإعلامية والأمنية إلى إعادتها وترسيخها في نهجهم لحكم البلاد من جديد، إذ أصبح أي نشاط فيه مسحة إسلامية يحتاج إلى ترخيص وأصبح حفظ القرآن يطلق عليه (ترخيص وتعاطي) هكذا.. وقد كنا نسمع بهاتين الكلمتين في بيوت الدعارة والمخدرات..

إن ما طبعت عليه سلطات تونس المتعاقبة من حرب معلنة على كل متنفس للإسلام ليس بالغريب ولا هو بالمفاجئ، وإنما هو نتاج طبيعي لسياسة الدول الغربية المتلاعبة بتونس بتفويض من حكامها عبر سفرائهم الذين قاموا بأنفسهم على بناء

قبيل "شبهة تبييض الأموال والاشتباه في الانضمام إلى تنظيم إرهابي" وتم إيقاف الأفراد المذكورين تعسفا وظلما لخمسة أيام، مع العلم أن النيابة العمومية قد أذنت يوم الجمعة بإحالة المتهمين على القطب القضائي لمكافحة الإرهاب ولكن الوحدة الأمنية لم تحلهم إلا بعد يومين. وهو الأمر الذي يوجب المساءلة القانونية والجزائية لأن أعوان الأمن في تلك الحالة لم يمثلوا لقرار من له النظر.

وأكدت المحامية أنه تمت تبرئة الموقوفين بعد بحث معمق وتبين أنه لا تريب عليهم وتم إعلام النيابة العمومية بنتيجة الأبحاث وتم الإذن على أثر ذلك بإبقائهم في حالة سراح.

وقالت المحامية حنان الخميري أن حيثيات القضية تعود إلى تنظيم مسابقة لحفظ القرآن الكريم للأطفال، في فضاء خاص بولاية قفصة، يوم الخميس 29 ديسمبر 2022 من طرف مواطنين تونسيين أصيلي الجهة مقيمين في سويسرا، ويشرفون على جمعية لتحفيظ القرآن بقفصة، واعتادوا على تنظيم مثل هذه المسابقة في السنوات الفارطة، وفق تأكدها.

وأضافت أن موكلها وهم منظمو المسابقة، أعلموا السلطات المحلية والجهوية بتنظيم حفل تكريم الأطفال الفائزين في المسابقة، لكنهم فوجئوا باقتحام الأمن للفضاء الخاص المتمثل في قاعة أفراح، والقبض عليهم.

وقد اعتاد الشيخ الرفاعي زيارة تونس منذ

أكدت المحامية حنان الخميري إطلاق سراح جميع المتهمين في قضية مسابقة حفظ القرآن بقفصة إثر التحقيق معهم مساء الاثنين 2 جانفي بالوحدة المختصة للحرس الوطني بالعوينة.

ومن بين الموقوفين المقرئ الكويتي محمود الرفاعي، الذي أوقفه الأمن منذ الخميس الماضي لمشاركته في مسابقة للقرآن الكريم نظمتها جمعية خيرية.

وحسب المحامية الخميري، فإن قرار إطلاق سراح الموقوفين أمر بديهي لأنه لا علاقة لهم بتهمة الإرهاب الموجهة إليهم ولأن ملف القضية فارغ.

وحظي الموضوع باهتمام كبير من الإعلام ونشطاء التواصل الاجتماعي، لاسيما بعد إعلان المحامية حنان الخميري عن تفاصيل القضية ونفيها وجود أي خلل قانوني أو إجرائي فيما قامت به الجمعية.

حيث تم يوم الخميس 29 ديسمبر 2022 إيقاف الشيخ محمود الرفاعي المقرئ الكويتي في تونس وستة من المواطنين التونسيين، بأمر من النيابة العامة، وفتح بحث تحقيقي يتضمن ثلاث تهم هي "تنظيم اجتماع غير مرخص فيه، وخرق قانون الجمعيات، ومخالفة قرار من له النظر". ولكن لما تبين أن ليس لهذه التهم من واقع وأن لا أساس لها من الصحة، حيث أن الجمعية لم يقع غلقها مثلما أشيع على المنابر الإعلامية وأنها ممثلة لقرار الوالي سابقا بإغلاق المبيت وأن الاجتماع الذي تم هو اجتماع خاص وليس عاما، لما تبين ذلك تم تليفق تهم هلامية كيدية من

في لقاء بالجرندي:

سفير فرنسا يؤكد على أهمية توصل تونس
إلى اتفاق نهائي مع صندوق النقد الدولي

حول سبل تنمية العلاقات الاقتصادية التونسية الفرنسية.

وتم الإعلان عن مشروع إنشاء الوكالتين في سنة 2021 أثناء حكومة هشام المشيشي التي صرحت وفقا لوثيقة لها أن «الوكالة سوف تمكن من التصرف الفاعل للخبزينة وللدين العمومي للدولة التونسية، بما يخدم مصالح دافعي الضرائب وبشفافية كاملة». ما دل على أن تلك الحكومة هي سبيل من سبقها وهي تنفذ مبدأ استمرارية الدولة عندما يتعلق الأمر بتنفيذ مشروع الإجهاض على مقدرات البلاد. حيث نتذكر زيارة إيمانويل مولان Emanuel Moulin المدير الحالي للخبزينة العمومية الفرنسية التي أثارت جدلا وتوجسا لدى الشعب التونسي بتاريخ 21 جانفي 2022 بدعوة من السلطات التونسية حول موضوع المساندة الفرنسية للإصلاحات التي تعترض تونس القيام بها في إطار المفاوضات مع صندوق النقد الدولي. وهي في الحقيقة إصلاحات تمليها بلدان الاتحاد الأوروبي.

هكذا تؤكد دوائر الحكم الاستعماري صلب الدولة، والتي كانت تراقب تحولات المجتمع وتطور الوعي لديه عن كثب، تؤكد أنها لم ولن تبرح ركن التبرص ودور التأمير على هذا البلد المسلم التائر بعد أن أيقظ بثورته أمة كاملة وجعل أغلب شعوبها يعاودها الطموح في النهوض من جديد... فاستطاعت تلك الدوائر الالتفاف على هذه الثورة، وتمكنت من إعادة إنتاج نفس النظام تحت شعار «الجمهورية الثانية والثالثة...» ثم استدعت المحطات الانتخابية المتعددة لتجنيد حراسها الجدد من الحكام والمعارضة. وبعد الخيبة التي منيت بها إثر يقينها من بقاء اشتعال جذوة الثورة لدى الناس، تسعى اليوم عبر أشد أعداء تونس، فرنسا إلى إرساء نظام جديد لا يكتفي بالخون للمستعمرين فقط بل يعمل جاهدا لإخضاع الشعب لسيطرة الاستعمار بالكلية وفي كل نفس.

ونقلت عن الوزير تأكيده على ضرورة الإعداد الجيد لهذا الاستحقاق الثنائي الهامّ مذكرة بأنه يُعتبر الآلية الأساسية لمتابعة العلاقات المتينة والتميّزة بين تونس وفرنسا وللتباحث في السبل الكفيلة بمزيد تطوير التعاون والشراكة الثنائية.

التحرير:

نتائج صارخة للاختراق الفرنسي لمطبخ الحكم في تونس، بعد ما حظيت به من ترحاب وتهليل بتدخلاتها من قبل رأس السلطة القائمة، وبعد تعبير الطريق لها باستبعاد من كانوا مواليين (لغريمتها) بريطانيا والحرص الشديد على تنظيم التظاهرات الثنائية والتي تمثل فرنسا الطرف الرئيسي فيها، مثل القمة الفرنكفونية والاستعداد للدورة الرابعة للمجلس الأعلى للتعاون بين تونس وفرنسا.

والملاحظ في تصريح السفير الفرنسي هو اشتراكه مع باقي الدول الغربية في دفع البلاد نحو الركوع لأوامر صندوق النقد الدولي والتسليم الكامل لمفاتيح الاقتصاد في أيدي خبراءه.

وفي هذا السياق يجب أن نذكر بأن هذا السفير الفرنسي صرّح يوم 11 ماي 2022 أن «تونس وفرنسا ستطلقان قريبا عملية إنشاء «خبزينة تونس» Tunisie Trésor » وإنشاء «وكالة التصرف في المديونية» Agence de Gestion de la Dette»، خاصة بعد ما أعطت وزارة المالية موافقتها... وذلك اثر انعقاد ندوة من طرف جمعية التونسيين خريجي المدارس العليا (الفرنسية ATUGE)

أعلنت سفارة فرنسا بتونس يوم الخميس 5 جانفي 2023 أن السفير (اندرى باران) شدّد خلال استقباله يوم الأربعاء من

قبل وزير الشؤون الاجتماعية عثمان الجرندي على أهمية توصل تونس إلى اتفاق نهائي مع صندوق النقد الدولي باعتبار التحديات الاقتصادية الراهنة.

وأكدت السفارة في بلاغ صادر عنها نشرته على صفحتها بموقع فايسبوك أن السفير أشار إلى استعداد بلاده الكامل لدعم برنامج الإصلاح الاقتصادي للسلطات التونسية.

وأشارت إلى أن السفير هدأ خلال الاجتماع الوزير على نجاح القمة الفرنكفونية التي انعقدت بجزيرة جربة في نوفمبر الماضي معتبرا أنها «جسدت نجاحا دبلوماسيا وشعبيا».

وأضافت أن اللقاء تطرّق إلى التعاون الثنائي وآفاق عقد المجلس الأعلى للتعاون المقبل بين الحكومتين الفرنسية والتونسية والقضايا الإقليمية ذات الاهتمام المشترك.

وكانت وزارة الشؤون الخارجية قد أكدت من جهتها أن اللقاء يندرج في إطار التنسيق والتشاور حول الاستحقاقات الثنائية المبرمجة لسنة 2023 ومتابعة مختلف أوجه التعاون التونسي-الفرنسي مشيرة إلى الاستعدادات للدورة الرابعة للمجلس الأعلى للتعاون بين تونس وفرنسا والتي قالت أنه تمّ الاتفاق على عقدها خلال السداسي الأول من السنة الحالية.

أحمد بنفغيتته

حدود سايكس بيكو تقضي بسجن التونسيين
بتهمة تهريب مواد غذائية من الجزائر

التي رأيناها في أهل الجنوب التونسي تمتعض مما قامت به سلطات الجمارك الجزائرية، عليها بكل صراحة إعادة النظر في الرابطة بينها وبين إخوتهم في الجزائر، ليس بالشكل الذي يريده حكام اليوم والذي يلجؤون إليه دائما في إطار حرصهم على تقسيم الشعوب المسلمة، بل بشكل عكسي تماما، وهو التفكير العملي في إزالة تلك الحدود من قلوب وعقول أهل المنطقة، الحدود المرسومة بمفهوم الوطنية كرابطة مزقت جسدنا وجسد الأمة الإسلامية جمعا، إلى كيانات هزيلة متناحرة جعلت منها فريسة سهلة لدول الاستعمار. تلك الحدود المصطنعة التي فرضتها الدول الغربية ويحرسها أتباعهم من الحكام، والتي لن ينزعها إلا قيام كتلة إسلامية على غرار حزب التحرير تعمل على ضم البلاد الإسلامية في دولة واحدة هي دولة الخلافة، يعزّ بها الإسلام والمسلمون بعد عقود من الشتات والذل والضعف والهوان.

مقتضيات الأخوة الإسلامية عندكم؟؟

لقد جاء الجواب عن تلك الاستفسارات مسبقا من قبل التونسيين وذكروا به مرات ومرات، إذ أجاد الوصف أحد أهالي الجريد بقوله (حين يقصد أحدنا الأراضي الجزائرية ليشتري بعض المستلزمات كأنه أخرج بعض متاعه من جيبه الأيمن ووضع في جيبه الأيسر).

إنه لا بد لأهل الرأي والوجاهة في البلاد من التوجه إلى السلطات السياسية القائمة في الجهتين بخطاب صريح أساسه المحاسبة والمطالبة بفتح تلك الحدود البغيضة المسطرة بأيدي المستعمرين والعمل على إنهاض الناس فكراً وسلوكاً والحيلولة دون ذوبانهم في مخططات الساسة العملاء الملتزمين بحدود سايكس بيكو، ودون الانخداع بعمليات بث الفتنة التي تحصل في كل مرة بهدف تكريس الفرقة والتقسيم بين المسلمين.

وبشكل أدق لا بد لتلك الأصوات الصادقة

البعض !!!

وهنا لا مفر لنا من توجيه السؤال للإخوة الجزائريين: هل حين يجوع الأخ ويضطرّ لسدّ حاجته من عند أخيه يُلَاقى بالتشهير والعقوبة والسجن، ويتهم كمجرم؟؟ هل هذا رأيكم في الواقعة؟ هل أنّ ما يحصل يتطابق مع ما تعلنوه دائما بأنكم والتونسيين "خاوة خاوة"؟؟ أم أنّ هذا العار صدر عن سلطة حاكمة لا تراعي وشائج الأخوة بين الشعبين في سنّ قوانينها ولا ترى ضيرا في ضرب الإخوة وإهانة بعضهم والحيلولة دون الاحتجاج عما تفعله وتبرّر جريمتها بكونها حماية للوطن من عبث الأجانب بأمالك الجزائريين؟؟ فهل هذا صحيح؟ هل أنّ أهل تونس أجانب بالنسبة إليكم في الجزائر؟؟ إذا كان هذا التزاما من الحكومة الجزائرية باتفاقيات التقسيم الاستعماري وانضباطا منها بشروط مقبوليتها لدى الدول الغربية، فأين

أكد الصحفي الجزائري حمزة الحناشي خلال مداخلة على إذاعة "ديوان أف أم" أن الجهات القضائية بالجزائر أصدرت حكما بالسجن لمدة 10 سنوات ضد 9 أشخاص (جزائريين إثنيين و7 تونسيين) بعد أن تم توجيه تهمة التهريب إليهم.

وأوضح الحناشي أن الأمن الجزائري بولاية تبسة الحدودية قام بإيقاف حافلة جزائرية على متنها الأشخاص المذكورون الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و 70 سنة حيث حاولوا إدخال كميات كبيرة من المواد الغذائية إلى تونس.

وأكد أنه تم خلال العملية كذلك حجز 4 آلاف دينار تونسي وجوازات سفر، حيث سيتم متابعتهم بجنايتي التهريب والمضاربة، علما أن جناية المضاربة تصل العقوبات فيها إلى 30 سنة سجنا.

أي عار وأي ظلم هذا الذي تسلطه حكومات سايكس - بيكو على الأهالي الذين يرفعون شعار "خاوة خاوة" فخرا واعتزازا بأخوتهم ومثانة العلاقة التي تربطهم ببعضهم

الانتفاع بالماء: حق مدستر أم استحقاق مشروط..؟؟

والغلال مثل الفراولة..

حرمان من المياه

لقد انعكست هذه الظواهر على أرض الواقع التونسي في تظافر بين الرأسمالية الجشعة والاستعمار والتبعية وذلك أولا عبر الاستحواذ على الملكية العامة والتفريط فيها للخواص يتاجرون بها، وهذه جريمة مركبة ظلمات بعضها فوق بعض: فالأصل في الماء أنه ملكية عامة (الناس شركاء في ثلاثة: الماء والكلا والذار) ولا يجوز للدولة ولا للأفراد الاستحواذ عليه بل توفره الدولة لمنظورها بلا مقابل.. ثم إن الماء إكسير الحياة فهو حيوي سواء للفرد أو للجماعة وإن حرمانهم منه أو تعريضه للتلف أو للتلوث يهدد وجودهم وبقائهم.. إلا أن الدولة التونسية مدفوعة بالمبدأ الرأسمالي العفن لم تكتف بالتخلي عن دورها في رعاية شؤون الناس وتوفير حاجاتهم الأساسية - وأهمها المشرب - بل استولت على ما حباهم به الله من عيون ماء عذبة وفرطت فيها لشركات التعليب الخاصة تسوقها وتتاجر فيها دون أن تمكنهم من خدمات شركة (الصوناد)، فلا هي تركتهم لمواردهم الطبيعية ولا تكفلت بتزويدهم بالماء بشكل منتظم وهذا منتهى الظلم.. والأخطر من كل ذلك أن هذه العملية قد أثرت على نوعية المياه العمومية المخصصة (للزواولة) والفقراء، لأن (الصوناد) كانت تعتمد على تلك العيون العذبة لتعديل جودة مياه السدود والأودية المخصصة للتوزيع.. إلا أنه وبعد التفويت في تلك العيون لشركات التعليب الخاصة أصبحت مياه الحنفيات العمومية أسنة كريحة الطعم والرائحة تكاد تكون غير صالحة للاستهلاك البشري وتضاعفت فيها جرعة الجفال والمواد المعقمة بما يؤثر سلباً على صحة المستهلك..

من الفلاحة إلى السياحة

كما انعكست ثانيا عبر تحبيس مقدرات البلاد من المياه العذبة في خدمة المستعمر من خلال فرض نوعية من الزراعات المستنزفة للمائدة المائية تلبية لاحتياجات السوق الأوروبية، ومن خلال تحبيس المخزون المائي على المنشآت السياحية لتزويد أحواض السباحة والأدواش بما يفترض أن يستعمل لشرب الناس والرّي الفلاحي.. فمياه الشمال التي كانت مخصصة لري حقول الوطن القبلي وقع تحويل وجهتها إلى سلاسل الفنادق بالساحل لخدمة الأسياد الأوروبيين على حساب متطلّبات السكّان والقطاع الفلاحي المحلي، ولو استغلّت مياه النزل السياحية لفائدة الشعب لما اشتكى تونسي واحد من العطش.. وقد أثر ذلك على الريّ والإنتاج الفلاحي وكذلك على نوعية التربة وصحة المستهلك: إذ أصبحت مياه الريّ عبارة عن طين سائل كرية الرّائحة غير تركيبة التربة وحوّلها إلى رملية فقيرة عالية على الأسمدة والأدوية مما انعكس سلباً على المنتج الفلاحي كمأ وكيفاً.. وفي المقابل تراكمت مياه الصرف الصحيّ المتأثية من المنشآت السياحية مما اضطرّ الدولة إلى استغلالها في الريّ الفلاحي فكان لذلك نتائج كارثية على مستوى المائدة المائية والمنتجات الفلاحية وبالتالي على الاقتصاد وصحة الناس. وبين هذا وذاك يبقى السؤال مطروحا: هل أن الانتفاع بالماء في تونس حق مكفول بالدستور كما يدعى، أم أنه استحقاق لا يتمتع به إلا من قدر على تكاليفه ورضي عنه الأسياد من وراء البحار..؟؟

نفس هذا الإجراء في قانون المالية لسنة 2023 حيث رصدت اعتمادا بقيمة مليوني دينار لتمويل إنجاز مواجل تخزين مياه الأمطار لكن هذه المرة في شكل قروض ربوية تزيد من إثقال كواهل الناس وتجعلهم يحفرون في جيوبهم لتلبية حاجاتهم الأساسية.. نعم: بهذا المنطق تتعاطى الدولة التونسية مع المسائل الحيوية والسيادية، وبهذه الكيفية ترعى الحاجات الأساسية لمنظورها..

رصد الظاهرة

إن أزمة المياه التي تمرّ بها بلادنا تختزل مفارقة عجيبة: فتونس دولة متوسطة على مرمى حجر من أوروبا بثلوجها، بعيدة طوبوغرافياً عن حزام الجفاف، تسجل سنوياً نسبة تساقطات محترمة ترضع العديد من الأودية وتفجر الكثير من العيون وتغذي مائدة مائية هائلة تغطي حتى الجزء الصحراوي منها، وهي مزودة ببنية تحتية من السدود والبحيرات الجبلية والمنشآت المائية المتطورة القادرة - إن توفرت الإرادة - على أن تحفظ لها أمنها المائي وأن تجعلها بمنأى عن العطش وتبعاته.. ورغم ذلك يعاني عدد كبير من التونسيين من الفقر المائي والعطش الظرفي أو شبه الدائم ما دفعهم إلى الاحتجاج والمطالبة بحقهم في الماء المكفول دستورياً، فوليات مثل (قبلي - سليانة - جندوبة - الكاف - باجة - القيروان - تطاوين - صفاقس - مذبوبة..) تشهد معتمدياتها انقطاعات متواصلة لمياه الشرب ويشكو سكانها من تفاقم ظاهرة العطش وندرة مياه الشرب لاسيما في فصل الصيف الحار والجاف.. ورغم احتواء مناطقهم على خزانات مياه جوفية رهيبة منصوبة أمامهم، ورغم أن قنوات معال تلعب المياه المعدنية تمرّ من أمام منازلهم، إلا أنهم محرومون منها يجبرون على التنقل عديد الكلمترات بين الأودية والغدران لجلب المياه الملوثة أو يضطرون إلى شرائها من صهاريج صدئة سببت لهم ولأطفالهم الأمراض والأوبئة وهذا مكمّن المفارقة..

عطش قسري

وفي العموم فإن ظاهرة العطش القسري هذه تتظاهر في ثلاثة أشكال: الأول كمّي، حيث تشكو هذه المناطق من نقص في التزويد بالماء الصالح للشرب ولا تتلقى إلا حصصاً هزيلة منه غير كافية وغير منتظمة لا تلبّي حاجاتهم ولا تغطي استهلاكهم ولا تروي ضمائرهم باستمرار.. والشكل الثاني كيفي، إذ تشكو هذه المناطق من تردّي نوعية المياه التي لم يعد ينطبق عليها التعريف العلمي للماء (سائل لا لون له ولا طعم ولا رائحة).. حيث يتغير طعمها وتصبح رائحتها كريهة بما ينبئ بتلوّثها وعدم صلاحيتها للاستهلاك البشري.. وكمثال على ذلك ما تعانيه منطقة بوسالم بعد غلق قناة بني مطير ووصلها بسد بوهترمة مما أثر على عذوبة مياه الشرب وأكسبها مذاقاً أسناً ورائحة نتن، وهي ظاهرة عامة - وإن بنسب متفاوتة من منطقة إلى أخرى - لا تستثني حتى العاصمة نفسها لا سيما في أشهر الصيف حيث تصبح مياه الحنفيات المتأثية من (غدير القلة) كريهة المذاق تعقب منها رائحة (الجمال).. أما الشكل الثالث فعليّ تطبيقيّ ويتمثل في سوء التصرف في مياه الريّ: فقطاع الفلاحة يستهلك لوحده 80% من الموارد المائية في تونس، وهذا استنزاف عشوائيّ للمدخّرات المائية منشؤه غياب رؤية واضحة وخارطة مناخية طوبوغرافية للإنتاج الفلاحي تحدّد الزراعات التي تتماشى مع خصوصية كل منطقة والإمكانات المائية المتاحة لها، وتحدّد من الزراعات المعدة للتصدير والمستنزفة للموارد المائية على غرار القوارص وبعض الخضّر

تعيش تونس هذه الأيام على وقع بواذر جفاف حادّ قد يأتي على أخضر البلاد ويابسها ويطلّ آخر حصون فقرائها (مياه الصوناد) ويشلّ أبرز نشاط اقتصادي فيها (الفلاحة): فأرقام التساقطات المسجلة خلال شهريّ سبتمبر وأكتوبر تعدّ قياسية في انخفاضها لم يتمّ تسجيلها منذ سنة 1952، وهي أرقام كارثية بالنظر إلى أنها تسمح فترة من المفترض أن تتكفّف خلالها الأمطار وتمتلئ السدود وتطمئن الدولة على أمنها المائي، لكن الذي جادت به سماؤنا كان مخيباً للأمال وينذر بصائفة صعبة إن على الفلاح أو على (الزواالي) الذي لا يجد إلى المياه المعلبة سبيلاً.. فنسبة نقص التساقطات بلغت خلال شهر أكتوبر المنصرم 90% ما يجعله ثاني أكثر أكتوبر جفافاً منذ سنة 1960، وقد تزامن ذلك مع معدّلات حرارة قياسية تجاوزت المعدّل المرجعيّ للشهر بمقدار 1.4% ممّا يضاعف من ظاهرة التبخر ويسرع من شبح الجفاف.. وللمفارقة فإن هذه البواذر المفزعة للأزمة المائية وهذا التهديد الجدّي للأمن المائي للبلاد قابلته السلطات التونسية بلامبالاة كلية واستقالة تامة عن رعاية الشؤون: فليست هناك جدية في التعاطي مع الموضوع والمسؤولون المتعاقبون على وزارة الفلاحة لم يضعوا أيّ استراتيجيات واضحة لإحكام التصرف في الموارد المائية المتوفرة، بل لا توجد أيّ إرادة للبحث عن حلول مستدامة لتوفير الماء وضمان الحقّ فيه كما ينصّ عليه الدستور.. فمجلة المياه التي من المفترض أن تهيكّل القطاع وتنظّمه مازالت معلقة منذ 11 سنة، وهي إلى ذلك فضفاضة وغير واضحة تفتقر إلى إجراءات عملية لترشيد استغلال المياه وتحديد أولويات الانتفاع بها.. أمّا عن البنية التحتية لتجميع المياه والتصرف فيها (سدود - بحيرات جبلية - خزانات - قنوات مائية..) فرغم توفر الحد الأدنى منها فإن معظمها إمّا خارج الخدمة على غرار سدّ الهوارب المغلق منذ 10 سنوات وقناة بني مطير المتوقفة عن العمل، أو لا يشتغل بكامل طاقته على غرار سدّي سيدي سالم ولبنة اللذين لا تتجاوز نسبة تعبئتهما 30% رغم أن البلادعالة على مثل هذه المنشآت المائية في توفير مياه الشرب والريّ..

منتهى الاستخفاف

ولم تكتف السلطة في تونس بدور المتفرّج المستقيل، بل حملت الشعب الكريم فاتورة المعضلة ودفعت إليه بكرة المسؤولية وأوكلت إليه مهمة حلّها وعلاجها بمنتهى الاستبلاء والاستخفاف: فقد دعت وزيرة البيئة ليلي الشياخي التونسية إلى التقليل من استعمال الماء والكهرباء والمحروقات وإلى غراسة الأشجار والنباتات والعودة إلى استعمال (الماجل) في المنازل مؤكدة على (ضرورة تظافر مجهودات الدولة والمواطنين للحدّ من تأثيرات التغيرات المناخية) في نكتة سمجة تجعل من الدولة ومن السيادة محلّ أخذ وردّ.. أمّا عن (المجهودات) التي ادّعتها الوزيرة ونسبتها - زورا وبهتانا - إلى الدولة فلم يتجاوز سقفها التوايا (السيئة) والمصرف اللغويّ المتمثل في إطلاق الوعود والضمانات ثمّ إخلافها والانقلاب عليها: فمنذ 2016 صدر أمر وزاريّ تتكفّل بموجبه وزارة التجهيز بإسناد منحة للرّاعيين في إنجاز مواجل خاصة، لكنّه بقي حبرا على ورق إذ لم يقع توفير أيّ اعتمادات له وبالتالي لم يقع تفعيله.. ودون حياء أو خجل عادت السلطة إلى اعتماد

أضواء على أجهزة دولة الخلافة: الخليفة 2/2

أبو ذر النونسي (بشام فرحات)

قرأ جريدة التحرير الأفاضل: كذا الأسبوع الفارط قد فصلنا القول في الجهاز الأول من أجهزة دولة الخلافة ألا وهو جهاز الخليفة، فبيّننا واقعه (نائب عن الأمة في الحكم والسلطان وفي تنفيذ أحكام الشرع) وحددنا شروطه (مسلم - ذكر - بالغ - عاقل - عدل - حر - قادر من أهل الكفاية) والمدة المحددة لإقامته (ثلاثة أيام بلياليها).. كما حددنا طريقة نصب الخليفة (البيعة) وكيفيتها (المصافحة بالأيدي أو الكتابة أو الرسائل القصيرة..) وصيغتها (العمل بكتاب الله وسنة رسوله للخليفة، والطاعة في العسر واليسر للأمة) والإجراءات العملية لتنصيبه (إعلان شغور المنصب - تعيين الأمير المؤقت - فتح باب الترشيحات - حصر المرشحين المؤهلين بسنة - إعادة حصرهم باثنين - عرض الفائزين على الناس ليختاروا أحدهما - تواصل عملية الانتخاب إلى ظهر اليوم الثالث - بيعة الانعقاد للفائز من طرف أهل الحل والعقد - بيعة الطاعة من طرف الأمة - إشهار الخليفة الجديد للملا - انتهاء صلاحيات الأمير المؤقت وتولي الخليفة الجديد الحكم).. بقيت ثلاث مسائل هامة متعلقة بهذا الجهاز سنتولى فيما يلي تفصيل القول فيها وهي (صلاحيات الخليفة - مدة رئاسته - دواعي عزله) وتكمن أهمية هذا الثالوث في أنه مثل هدفا تقليديا لمطاعن العلمانيين بوصفه مظنة التغول والديكتاتورية حسب زعمهم..

صلاحيات الخليفة

إن صلاحيات الخليفة لا تستمد من شخصه ولا تفتك عنوة واقتدارا بل تنسل من واقع الخلافة كنظام حكم ومن واقع الخليفة كرئيس للدولة الإسلامية ومن واقع عقد البيعة الذي بوأه ذلك المنصب: فالخلافة وكالة عامة وتفويض كلي في إقامة الدين ورعاية الشؤون وتطبيق الشرع وحمل الدعوة الإسلامية إلى العالم، والخليفة هو الذي ينوب عن الأمة في الحكم والسلطان وتنفيذ أحكام الشرع جميعا، فالإسلام جعل الحكم والسلطان للأمة وأوجب عليها إيجاد الإسلام في واقع الحياة، وبمقتضى عقد البيعة تحوّل الأمة سلطانها إلى شخص الخليفة ليصبح نائبا عنها في إنجاز تلك المهمة. من هذا المنطلق فإن الحكم يتمركز في شخص الخليفة بشكل ذاتي ولا يخرج عنه إلا بتفويض منه، فهو المسؤول الأول والأخير عن رعاية الشؤون وهو عماد الدولة الإسلامية وجهاز قائم بنفسه يمثل رأس أجهزتها، فالدولة الإسلامية تكاد تختزل فيه إذ عرفت بأنها (خليفة يطبق الإسلام).. وعلى ضوء هذه المهام الجسام تبدو صلاحيات الخليفة واسعة متعددة، إذ تتمركز فيه جميع صلاحيات الحكم ورعاية الشؤون: فهو الذي يتبني الأحكام الشرعية اللازمة للأمة ويسنّها قوانين، وهو المسؤول عن سياسة الدولة الداخلية والخارجية، وهو الذي يتولى القيادة

الفعلية للجيش وإعلان الحرب وعقد كافة المعاهدات، وهو الذي يتولى أمر السفراء والسفارات المحلية والأجنبية، وهو الذي يعيّن ويعزل القضاة بجميع أصنافهم، وهو الذي يضع ميزانية الدولة ويقرّر فصولها ومبالغها.. فالحديث الشريف (الإمام راع وهو مسؤول عن رعيته) يعطيه حق رعاية شؤون الأمة بشكل مطلق دون قيد في أنواع الرعاية. وإذا أضفنا إلى هذا الكمّ من الصلاحيات أن رئاسة الخليفة غير مقيّدة بمدة محددة أصبح المناط مظنة الاستبداد وأرضية له بما يقرّبه ظاهريا من واقع الديكتاتورية وثالوثها المميز: فالخليفة - مبدئيا - يحتكر السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ويتربّع على كرسي الحكم مدى الحياة..

الخليفة بين التنفيذ والتشريع

إن إسناد صفة التشريع للخليفة لا يستقيم شرعا ولا ينطبق على صلاحياته: السيادة في الإسلام للشرع أي أن وضع الأحكام والقوانين موكول إلى الله تعالى والوحي وليس إلى الإنسان والعقل البشري (إن الحكم إلا لله) ولا يملك أي إنسان صلاحية وضع ولو قانون واحد أو تعطيل حكم شرعي أو تعديل آخر بما يؤدي إلى تحريم الحلال أو تحليل الحرام، فالعقل البشري مهمته فهم النصوص لا وضع النصوص، ومجاله التفكير بالنصوص لا في النصوص.. أما ماهو من صلاحيات الخليفة وحده دون غيره فهو تبني الأحكام الشرعية اللازمة لرعاية الشؤون وسنّها قوانين نافذة وهذا ليس تشريعا: فالمسلمون مطالبون شرعا بالالتزام بأحكام الشرع وأوامر الله ونواهيه لا بأحكام السلطان وأوامره ونواهيه، ولا محل للبشر في وضع أحكام لتنظيم علاقات الناس، بل تستنبط الأحكام من الكتاب والسنة بعملية اجتهادية صحيحة.. غير أن الكثير من الأدلة التفصيلية ظنيّ الدلالة يحتمل عدّة معان، فكان من الطبيعي والحتمي أن يختلف الناس في فهمها حدّ التباين وأن يكون في الحكم الواحد آراء مختلفة.. وبما أنه يحرم شرعا أن يتعدّد حكم الله في المسألة الواحدة وجب على المسلم أن يتبني حكما واحدا يلتزم به ويصبح حكم الله في حقه، هذا في المسائل الفردية، ولكن هناك مسائل تقتضي رعاية شؤون الأمة أن يسير المسلمون جميعا على رأي واحد فيها بما يحفظ وحدة المسلمين دولة وتشريعا وحكما، فاقترض ذلك وجود جهة يُحتكم إليها لرفع الخلاف، ومن هنا جاءت القاعدة الفقهية (أمر الإمام يرفع الخلاف)..

الخليفة والتبني

فالخليفة يتبني حكما واحدا حسب رأيه واجتهاده ويأمر به فيصبح قانونا نافذا يلتزم به المسلمون ويعمل به الولاية والقضاة.. والخليفة حين يتبني أحكاما شرعية إذما يختار رأيا معينا من ضمن عدّة آراء يحتملها النص، ويختاره باعتباره حكما شرعيا مستنبطا باجتهاد شرعي، ولا يشرع هو حكما من عنده فالمشرع هو الله وحده والخليفة مقيّد بالشرع لأن شرط بيعته أن تكون على العمل بالكتاب

والسنة لذلك فإن تبنياته ليست بمعزل عن التمهيص والمتابعة والتبني من طرف مجلس الأمة ومحكمة المظالم للفصل في صحتها، هذا فضلا عن كون مجالات تبنيته مقيّدة لا تشمل العقائد والعبادات إلا فيما يحفظ وحدة المسلمين.

أما فيما يتعلّق بالتنفيذ، فإن صلاحيات الخليفة المطلقة في رعاية الشؤون هي أيضا مقيّدة بالشرع: فيجب أن تجري حسب أحكام الشرع لا حسب ميولات وأهواء الخليفة فلا يجوز له مثلا أن يعيّن امرأة في منصب حكم أو أن يمنع مباحا دون عذر شرعي فضلا عن تعطيل واجب أو تحليل حرام.. فهو مطلق الصلاحية فيما أعطاه إياه الشرع من هامش بسيط جدا يُمضي فيه رأيه واجتهاده لا يتعدّى جزءا من المباح الخاص به بوصفه خليفة مثل تنظيم الإدارات وترتيب الجند وما شاكل ذلك من المصلحة العامة، أما فيما عدا ذلك من المباح العام وسائر أعمال التكليف فهو مقيّد بأحكام الشرع ومتابع في قراراته وإجراءاته وتبنياته من طرف مجلس الأمة ومحكمة المظالم..

مدة رئاسة الخليفة

من المؤشرات المتوهمة على ديكتاتورية الخليفة أن مدة رئاسته غير محددة بزمن، فإذا بويع ظل خليفة حتى يموت.. وفي الواقع فإن مبدأ التداول على السلطة في المنظومة الديمقراطية الذي يتبجحون به في حقيقته ليس ظاهرة صحية بقدر ما هو مؤشر على علة وحالة مرضية تنخر تلك المنظومة، فهو ناشئ عن اعتبارين اثنين: الأول هو النظر إلى السلطة بوصفها مغنما لا مغرما، وتشريفا لا تكليفا وميدانا للنهب والإثراء لا مجال لخدمة الصالح العام، لذلك تراهم يتنافسون على السلطة ويستعجلون من سبقهم إليها الرحيل بحجة التداول السلمي على السلطة.. الاعتبار الثاني هو أن الرئيس في المنظومة الديمقراطية هو من قبيل الشخصيات البرامج يمثل تيارا سياسيا قائما على إيديولوجيا مخالفة لغيره (اشتراكي - ليبرالي - قومي - محافظ.. يعني..) ويترك أمر الاختيار للشعب، لذلك كان من الطبيعي في ظل هكذا منظومة أن يقع التداول على السلطة وان تحدّد فترة نيابية للرئيس.. أما في المنظومة الإسلامية فالخلافة مسؤولية جسيمة وتكليف له تبعات دنيوية وأخروية خطيرة تتجاوز مجرد التشريعات، لذلك فإنها تَعْتلى بدافع تقوى الله والاضطلاع بواجب يفترض على كل من يأنس في نفسه القدرة أن يتولاه مخافة الوقوع في الإثم العظيم.. كما أن الخليفة مهما كان شخصه هو في نهاية الأمر سيطبّق شرع الله ولا فرق في ذلك بين زيد أو عمرو، فالبرنامج واحد وإن اختلف الأشخاص، لذلك لا ضرورة لاستبدال الحكام وتحديد مدد حكمهم ما داموا ملتزمين بما بويعوا عليه محافظين على الشرع منفذين لأحكامه قادرين على القيام بشؤون الدولة ومسؤوليات الخلافة.. فالخلافة غير محددة في مدتها ولكنها ليست مرسلّة إلى ما لا نهاية أيضا: فهي محددة بالمعقود عليه في عقد البيعة وهو تطبيق الإسلام، فإذا حصل طارئ يمنع الخليفة من الالتزام بتعهداته سواء أكان ذلك لأمر ذاتي كالإخلال بشرط من شروط الانعقاد السبعة، أو لأمر خارجي كوقوعه في الأسر الذي لا فكاه منه.. فإنّه يتحتّم عزله وتتولى محكمة المظالم تحقيق مناطه وتقرّر في شأنه إما العزل أو عدمه.. فعن أي ديكتاتورية نتحدث...؟؟

مواد من مشروع دستور دولة الخلافة الذي يعرضه حزب التحرير على الأمة الإسلامية

المرأة والمشاركة في الحياة الاقتصادية

المادة 114: تُعطى المرأة ما يُعطى الرجل من الحقوق، ويُفرضُ عليها ما يُفرضُ عليه من الواجبات إلا ما خصها الإسلام به، أو خص الرجل به بالأدلة الشرعية، فلها الحق في أن تزاوِل التجارة والزراعة والصناعة وأن تتولى العقود والمعاملات. وأن تملك كل أنواع الملك. وأن تنمي أموالها بنفسها وبغيرها، وأن تباشر جميع شؤون الحياة بنفسها.

المرأة والمشاركة في الحياة السياسية

المادة 115: يجوز للمرأة أن تُعيِّنَ في وظائف الدولة، وفي مناصب القضاء ما عدا قضاء المظالم، وأن تنتخب أعضاء مجلس الأمة وأن تكون عضواً فيه، وأن تشترك في انتخاب الخليفة ومبايعته.

وهكذا فإنه بما مَتَّعَ اللهُ سبحانه المرأة من حقوق اقتصادية بوصفها إنساناً، فإن فرص العمل في دولة الخلافة تكون متوفرة للمرأة بشكل يحفظ طبيعتها ويصون عرضها ويمكّنها من الرفاه.. فالمرأة في الإسلام تعمل في الدوائر الحكومية، وتعمل في القضاء، وتعمل في الطب، والصناعة، والتجارة والتعليم والزراعة..

المرأة والحياة الاجتماعية

المادة 117: المرأة تعيش في حياة عامة وفي حياة خاصة. ففي الحياة العامة يجوز أن تعيش مع النساء والرجال المحارم والرجال الأجانب على أن لا يظهر منها إلا وجهها وكفها، غير متبرجة ولا متبدلة. وأما في الحياة الخاصة فلا يجوز أن تعيش إلا مع النساء أو مع محارمها ولا يجوز أن تعيش مع الرجال الأجانب. وفي كلتا الحياتين تتقيد بجميع أحكام الشرع.

لهنّ مصاريف التنقل والملبس..

إن النظام الذي فُرض علينا لا يمكن أن يحقق تمكيناً بما تحمله كلمة التمكين من معنى التحقق الفعلي للأمر، لا للمرأة ولا للرجل بل هو نظام قائم على شريعة الغاب والبقاء فيه للأقوى. ثم إن المرأة المسلمة لا تحمل همّ نفسها بل كل همها أسرتها وأبنائها، فهي تعيش من أجل أن ينجح أبنائها، وكل سعيها من أجلهم.

لذلك، فإن تحقق فكرة التمكين الاقتصادي للمرأة ليس إلا سراباً يعمل المفسدون على إيهامها به في ظل نظام رأسمالي يريد فقط أن يجعل من المرأة جزءاً من دورته الاقتصادية ويستغلها استغلالاً فاحشاً.

أما فكرة القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة، فهي فكرة خبيثة أريد بها توسيع دائرة العنف وجعله متعدد الأشكال حتى يكون مدخلاً لإقناع المسلمات بأن الإسلام فيه ظلم كبير لهن، لذلك اعتبر المهر من أشكال العنف، وتم اعتماد هذا الشعار كمدخل لضرب بعض أحكام الإسلام في أذهان النساء بشكل لا يثير حفيظتهن.

والحال أن النساء اليوم يقعن عليهن العنف وبدرجة أولى من النظام الذي يجبرهنّ على الخروج للعمل بأجر زهيد حتى توفر لقمة العيش بل هي ملزمة بالنفقة على نفسها حتى في سن متقدمة.

فهذه الفكرة بالذات لن يكون لها من سبيل للتحقق بل إن ما نراه اليوم هو أن ظاهرة العنف تتزايد بشكل كبير.

إن التناقض في الفكر النسوي بعيد المدى، فالمرأة التي يريدون لها أن تكون متساوية مع الرجل يرونها ضعيفة وينصبون أنفسهم مدافعين عنها، هكذا ينظر هذا النظام للمرأة فلا يعرف أين يصنفها في خانة القوة أم في خانة الضعف، وهذا راجع لأن الغايات من الشعارات التي ذكرنا لم تكن لصالح المرأة بل لإفساد حياة المرأة بإفساد أسرتها وعلاقتها بأفراد أسرتها.

إن المرأة بصفة عامة والمرأة المسلمة بصفة خاصة لن تجد خيراً من أحكام الإسلام تمكّنها من العيش في أحسن حال، فالإسلام ينظر للمرأة كإنسان لا يختلف عن الرجل بل هم سواء في الحقوق والواجبات وعند الحساب، لكن الله خلق المرأة مختلفة عن الرجل وقد شرع لها من الأحكام التي تراعي هذا الاختلاف، كما حثّ الرجال على الرفق بالنساء، قال رسول الله صل الله عليه وسلم: «استوصوا بالنساء خيراً»

وقد منح الإسلام المرأة ذمّة مالية خاصة، ومنع الرجل من التصرف في مالها ومكّنها حقيقة منه، بل أوجب على الرجل نفقتها، فلا تتعب من أجل لقمة العيش ولا تجوع ولا تعرى كما هو حالها اليوم.

المرأة في الإسلام أم أو أخت أو زوجة أو ابنة، الأم واجب على الرجل برها والأخت واجب عليه رعايتها والزوجة واجب عليه حسن معاشرتها والرفق بها والبنت واجب عليه حسن تربيته، فهل يمكن له أن يظلمها أو يهضم حقها؟

هذا ما أوجبه علينا ديننا وبهذا فقط يمكن أن تكون المرأة في أفضل حال، شرط أن يكون الإسلام هو المطبق.

الفكر النسوي سراب يحسبه الظمان ماء

سهام عروس

المساواة بين الجنسين، التمكين الاقتصادي للمرأة، القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة.. هذا وغيره كثير من شعارات الفكر النسوي التي يرفعها دعاةه ويروجون لها مدّعين أنهم يسعون لتحقيق أهداف محددة من شأنها أن تحقق للمرأة حياة كريمة. لكن الواقع يثبت أن حياة النساء تزداد تعقيداً ومعاناة، ورغم طول المدة التي استغرقتها رفع تلك الشعارات لم نر نتائج ملموسة ولا حتى أثراً بسيطاً يجعلنا نصدق أن هذا الفكر النسوي يهدف لتحسين وضع النساء، فنسب العنف ضد المرأة في ارتفاع مستمر في العالم وحتى في بلادنا والنساء كما الرجال يعانون من تزايد نسب الفقر في كل أرجاء المعمورة ومازال هذا النظام الرأسمالي ينكّل بضعاف الحال نساء كانوا أم رجالاً..

لقد بلغ التناقض بين الواقع والوهم الذي تروج له النسويات حداً كبيراً، لكن حاملات هذا الفكر لا يعترفن بفشل فكرهن ولا يحاولن حتى قراءة الواقع بشكل صحيح، خوفاً منهن على مكتسبات لم تتحقق لغيرهن ناهيك عن تعارض جزء كبير منها مع عقيدتنا كمسلمين.

فلو أخذنا مثلاً فكرة المساواة بين الجنسين، لوجدنا منذ الوهلة الأولى أنها فكرة تتعارض مع أصل ثابت في ديننا: فالمولى عز وجل يقول في كتابه العزيز: «وَالرِّسَالَةُ الذَّكْرُ كَالرِّسَالَةِ لِلرِّجَالِ». هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن طبيعة قدرات الرجل وبنية الجسميّة تختلف بشكل كلي عن بنية المرأة وقدراتها، فعن أي مساواة نتحدث؟

كلنا متأكدون من استحالة تحقيق هذه الفكرة، فهي مجرد شعار يفسد العلاقة بين الرجل والمرأة ويؤجج العداوة بينهما، حيث تصبح المرأة ترى أن والدها وأخاها وزوجها يظلمونها ويحرمونها حقوقها. هذا فقط ما يمكن أن تحصله المرأة من هكذا الفكرة. ثم إن المرأة المسلمة لم تكن ترى في تفضيل الرجل عليها في بعض الأمور انتقاصاً منها أو تحقيراً لها، بل هو أمر طبيعي، فجداتنا كنّ حين يقدمن الطعام لأزواجهن يتخيرن لهم منه الأفضل ويقدمنهم بكل محبة ورضا، وأمهاتنا كنّ يقدرن إخوانهن من الرجال وينادونهن ب(سيدي) دون أن يشعرن أن هذا فيه احتقاراً لهن، فالمسلمة لم تكن المساواة بالنسبة لها هاجساً أو مطلباً، بل إنها ما زالت ترى أن المرأة لن تستطيع منافسة الرجل مهما فعلت النسويات بدليل أن هذه الحركات ضعيفة التأثير وقليلة العدد، فلا ينتسب إليها إلا القلة قليلة من النساء.

أما إن تحدثنا عن التمكين الاقتصادي، فإن هذا الشعار ما هو إلا كذبة كبيرة تروج لها النسويات: ففي تونس مثلاً كثيراً ما نسمع عن أعمال تقوم بها وزارة المرأة من أجل التمكين الاقتصادي للنساء وخاصة منهن الريفيات، وهو عنوان ضخم لعمل لا يعدو عن توزيع قنات من المساعدات المالية التي لا تشبع جائعاً. وحال المرأة وخاصة الريفية وما تعانيه من فقر لا يخفى على أحد، وحتى إن كانت المساعدة التي تقدمها الوزارة قيّمة فإن افتقار المناطق الريفية لبنية تحتية يجعل إمكانية إنشاء مشروع ناجح يحقق للمرأة تمكيناً اقتصادياً أمراً مستحيلاً. هذا عدا النساء اللاتي يتم استغلالهن في المدن في الشركات والمحلات التجارية بأجور زهيدة بالكاد تؤمن

أ. طلحة محمد

الهند تقرر هدم آلاف منازل المسلمين بحجج واهية

مسلمو الروهينجا كالمستجير من الرمضاء بالنار

عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية
بنغلادش

الخبر:

قالت وكالة تابعة للأمم المتحدة إن الغرق المحتمل لقارب في الأسابيع الأخيرة والذي كان على متنه 180 من مسلمي الروهينجا قد يجعل عام 2022 أحد أكثر الأعوام دموية في البحر منذ ما يقرب من عقد من الزمن، حيث يحاول اللاجئون الفرار من الظروف اليائسة في مخيمات بنغلادش. ويعيش ما يقرب من مليون من الروهينجا من ميانمار في منشآت مزدحمة في بنغلادش ذات الأغلبية المسلمة، بما في ذلك عشرات الآلاف من الذين فروا من وطنهم بعد أن شن جيشها حملة قمع مميتة ضدهم في عام 2017. وقفز الذين غادروا بنغلادش في قوارب هذا العام أكثر من خمسة أضعاف مقارنة بالعام السابق ووصل إلى ما يقرب من 2400، حسب تقديرات جماعات حقوق الإنسان. (المصدر)

التعليق:

تعرض مسلمو الروهينجا للقتل والاعتصام والتدمير والتطهير العرقي من أراضيهم على يد حكومة ميانمار. واعتبرت هذه الجرائم كواحدة من أقسى عمليات الإبادة الجماعية في التاريخ. والذين استطاعوا الفرار إلى بنغلادش، حاصرتهم حكومة حسينة المجرمة في معسكرات الاعتقال غير الصالحة للعيش. وقد عانوا من الجوع والملاحقات القضائية، واستخدمتهم حكومة حسينة بمكر للحصول على مساعدات أجنبية وفي السياسة المحلية. لذلك أنفقت عائلات الروهينجا كل مدخراتها لركوب البحر نحو وجهات مجهولة على متن قوارب بالية لا تتحمل أمواج البحر، فكانوا كالمستجير من الرمضاء بالنار! والدول المجاورة مثل تايلاند وماليزيا واندونيسيا لم تسمح لهم بالدخول إليها وتركتهم ليموتوا غرقى في البحر العميق. وعندما تقطعت بهم السبل وهم على متن قارب فيه العديد من الجثث، لم تلتفت الدول المجاورة عن قصد لصرخات الملهوفين وهم يموتون غرقا.

لقد وجدت القوى العالمية العظمى مثل أمريكا وبريطانيا، والقوى المحلية مثل الصين أثناء صراعها بعضها مع بعض للسيطرة على هذه البحار والمحيطات، وجدت أن هذه الأرواح لا تستحق الاهتمام بما يكفي. وفي سياق إنشاء هذا النظام العالمي الحالي بعد إضعاف دولة الخلافة خلال القرن التاسع عشر الميلادي، ثم هدمها عام 1924م، ازداد عدد اللاجئين والعاجزين الذين تقطعت بهم السبل. ويكشف بحث أجرته جامعة هارفارد بعنوان «الاستراتيجيات الجيوسياسية لمخيمات اللاجئين» ويخلص إلى أن «مختلف البلدان النامية المضيفة للاجئين والدول الرائدة عالمياً إما أنها تحتجز اللاجئين في مخيمات غير ملائمة بالقرب من الحدود أو توزعهم في العديد من الأماكن في الدولة المضيفة اعتماداً على الخلافات في مصالحهم الجيوسياسية. وفي معظم الحالات يستغلون الظروف المعيشية السيئة في معسكرات الاعتقال للتحريض على الحروب الأهلية في تلك المنطقة لمصلحتهم».

إن الدولة التي تتقي الله وترعى شؤون البشرية، أي الخلافة القائمة قريباً بأذن الله، لا تنوي أبداً تحقيق أهداف جيوسياسية من خلال وضع الناس في أزمة سواء أكانوا مسلمين أو غير مسلمين. فهي لا تحمي حياة وكرامة المسلمين فحسب، بل ستكون ملجأ لجميع المضطهدين في جميع أنحاء العالم. ففي عام 1492م، فتح الخليفة العثماني بايزيد الثاني الباب أمام يهود إسبانيا المضطهدين والمبغدين، ودمجهم في المجتمع الإسلامي، وأعلن أنه «من يريد أن يعيش في أمان المسلمين فإنه يمكنه أن يدخل دولة الخلافة ويعيش فيها بسلام». قال الله سبحانه وتعالى: [وَأِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ].

المكتب الاعلامي الأرض المباركة -
فلسطين
تعليق صحفي:

عريدة بن غفير في باحات الأقصى تستوجب سرعة تحرك جيوش المسلمين لإنقاذ مسرى رسول الله وتطهير الأرض المباركة من رجسه ورجس كيانه



اقتحم وزير الأمن القومي اليهودي إيتمار بن غفير، صباح اليوم الثلاثاء، ساحات المسجد

الأقصى من جهة باب المغاربة، وسط حراسة أمنية مشددة لقوات الاحتلال. وقال بن غفير

عبر تويتر: الحرم القدسي هو المكان الأهم للشعب (إسرائيل)، ولليهود الحق في المكان

والصعود إليه، ويجب التعامل بيد من حديد ضد كل من يهددنا.

ما كان لابن غفير أن ينفذ تهديداته باقتحام المسجد الأقصى ويعربد هو وقطعان مستوطنيه

في باحاته، لولا علمه اليقيني أن القدس وكل الأرض المباركة ليست مدرجة حتى في ذيل

قائمة اهتمامات حكام المسلمين، وأن كل ما يتغنون به من شعارات ومشاغبات حول

الوصاية على الأقصى، وأن قضيته خط أحمر، ليست سوى فرقعات إعلامية لذر الرماد في

العيون لحجب الرؤية عن خيانتهم لله ورسوله والمسلمين وانبطاحهم المشين أمام يهود.

إن الرد الواجب على عريدة يهود في مسرى رسول الله وإجرامهم اليومي بحق أهل

الأرض المباركة لا تكون إلا باستنصار الأمة وجيوشها للزحف نحو الأرض المباركة

لاقتلاع هذا الكيان الغاصب من جذوره، وأن التأخر في إجراء هذا الحل والتلهي بالرهان

على المجتمع الدولي للجم هذا العدو الغاصب يطيل في إفساده ويضاعف من غطرسته

ويشجعه على المزيد من إجرامه.

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ انْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَتَأْتَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرْضَيْتُمْ

بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ)

الخبر:

تظاهر الآلاف من المسلمين في مدينة هالدواني شمالي الهند، احتجاجاً على قرار محكمة بهدم 4500 منزل بحجة إقامتها من دون تراخيص بناء، وأمهلته المحكمة السكان أياماً قبل هدم المنازل التي يعيشون فيها منذ عقود. (الجزيرة مباشر)

التعليق:

إنّ هذا القرار يُضاف إلى سلسلة الجرائم والقوانين العنصرية المجحفة التي أصدرتها السلطات الهندية بحق المسلمين، هذا عدا عن اعتداءات الهندوس الوحشية ضدهم والتي تتم تغطيتها وتوفير الحماية لمرتكبيها من جانب قوات الأمن الهندية، وفي كل مرة تتخذ فيها السلطات الهندية قراراً بهدم منازل للمسلمين تتذرع بحجج واهية، فهي في هذه المرة تدعي أن آلاف الأسر قد سكنت بشكل غير قانوني ودون ترخيص وأن تلك الأرض ملك لسلطات السكك الحديدية وأنها ستهدم المنازل لإقامة مشروع سكة حديدية مع أن سكان هذه المنازل يؤكدون أنهم توارثوا العيش فيها عن أجدادهم وأنهم يدفعون فواتير الكهرباء ومختلف الخدمات والضرائب وغيرها من الوثائق والاعتمادات التي تقتنّ سكانهم فيها.

وقد أشار تقرير صادر عن شبكة سابرانغ الصحفية الحقوقية إلى أن عام 2022 كان عام "عدالة الجرافات"، تعبيراً عن كثرة حوادث إزالة منازل المسلمين في مختلف الولايات الهندية خلال الشهور الماضية، ويتم هذا الاستهداف تحت مبررات التعدي على أراضي الدولة أو البناء بصورة غير مصرح بها، وقد اعتبرت كاتبة التقرير ذلك منهجية منظمة تستهدف المسلمين الفقراء أو ذوي الدخل المحدود من الفئات الهشة الضعيفة اقتصادياً وسياسياً.

وبناء على هذا القرار المجحف فإن هذه العائلات تواجه مستقبلاً غامضاً حسبما صرحت لوسائل الإعلام، إذ فقدوا فرص مواصلة أبنائهم تعليمهم في المنطقة، وهم مهددون بالإقامة في العراء في ذروة فصل الشتاء، حسب تقارير صحفية محلية.

إن حال مسلمي الهند كحال باقي المسلمين في العالم بدون إمام جنة ودولة حامية راعية، تجمع شملهم، وتوفر الحياة الكريمة لهم، وتقتص من عدوهم، فما زالت الهند والهة منذ هدم الخلافة إلى يومنا هذا كما وصفها أحمد شوقي رحمه الله:

ضجت عليك مأذن ومناير ***

وبكت عليك ممالك ونواج

الهند وآلهة ومصر حزينة *** تبكي

عليك بقدح سخاح

والشام تسأل والعراق وفارس ***

أما من الارض الخلافة ماج؟

أمريكا تلعب بالنار وتدق مسمارا في نعشها عبر عسكرة اليابان

د. فرج ممدوح

الحكمة والتعقل كما يجب الكثير تسميتها - للاستجابة لمطالب أمريكا في معظم الملفات التي تعتبرها مواضيع حيوية في موقفها الدولي كدولة أولى في العالم.

هذا ناهيك عن الأخطار التي تقيّمها وتفعلها أمريكا في بحر الصين الجنوبي مع كل من كندا وأستراليا واليابان وتعاضم وجود جيشها في اليابان وكوريا الجنوبية وغيرها.

إلا أن تعاضم هذا الضغط الأمريكي على الصين وتعالى حدته، خصوصا في ما يتعلق بالخطوة الجريئة التي تخص عسكرة اليابان سيجعل الصين أمام خيارين أحلاهما مر:

الأول: الدخول في فلك أمريكا والبقاء فيه لفترة غير معلومة.

الثاني: التقارب الشديد مع روسيا وخسران الأسواق الأوروبية والأمريكية وما يتبع لهما من دول العالم، الأمر الذي ستكون له مردوداته الاقتصادية الضخمة على الصين.

إن أمريكا تلعب بنار ستحرقها إن لم يكن الآن فعلى المدى الطويل وهذا من ناحيتين:

الناحية الأولى: إن الشعب الياباني خطير للغاية إذا ما عسكر، وخطره ليس فقط على الصين أو روسيا وإنما على أمريكا أيضا، ولن ينسى اليابانيون جريمتي هيروشيما وناكازاكي والإذلال الذي خضعوا له بعد الحرب العالمية الثانية على يد أمريكا، وإن كانت أمريكا تظن أن الشعب الياباني يُعدّ حليفا لها بعد قرابة سبعين سنة من سياسة التدجين التي انتهجتها تجاهه، إلا أن السياسة في عالم اليوم المبنية على المنافع والمصالح تسير وفق حقائق وقواعد، ومن هذه القواعد: أن صديق اليوم قد يكون عدو الغد، فما بالك إذا كان هذا الصديق قد فرض هذه الصداقة بالحديد والنار؟!

الناحية الثانية: هي أن أمريكا عبر إنعاش العسكرية في اليابان تدفع الصين دفعا للتقارب والالتحام مع روسيا بدل أن تستمر أمريكا بفصلها عن روسيا. فكما أن اليابانيين لا ينسون لأمريكا جريمة هيروشيما وناكازاكي فإن الشعب الصيني لا ينسى اليابانيين وجرائمهم في الصين إبان الحرب العالمية الثانية وتاريخيا أيضا، وإذا فليس من المستبعد أن تقوم الصين ببناء حلف مع الشمال، ولا مستبعدا تفعيل وتوطيد عمل منظمة شنغهاي بقوة.

ولذا فأمريكا تدق مسمارا في نعشها عبر عسكرة اليابان، وإذا أضفنا إلى هذا الخطأ الكبير في السياسة الخارجية الأمريكية حالة التصدع والتشقّق داخل المجتمع في أمريكا التي ظهرت في مجالات وأصعدة عدة خصوصا بعد هزيمة ترامب في الانتخابات، فيمكن القول إن أمريكا تسير في طريق الالعودة نحو الهاوية.

لا بد أن الخطر الصيني على مصالح أمريكا قد بلغ أوجه وذروته إلى درجة أن تقوم أمريكا بهذا حركة متهورة في موضوع عسكرة اليابان حتى ولو كانت هذه العسكرة تحت مراقبة حثيثة منها. لا شك أن الصين استفزت أمريكا لدرجة غير مسبوقة، وسعرت نار المنافسة معها خصوصا في المجالين التكنولوجي والاقتصادي. وهذا قد استثارت حفيظة أمريكا ووجد النظرة العدائية تجاه الصين لدى الحزبين الجمهوري والديمقراطي رغم اتساع الرقع في نظرتهم لقضايا عديدة داخلية مثل الصحة والحريات الشخصية وغيرها من الأمور، إلا أن أحد الأمور القليلة جدا التي يتفق عليه الحزبان في أمريكا دون خلاف هو دوام احتواء الصين بكل الوسائل حتى لو وصل الأمر للأساليب العسكرية المباشرة. حتى بلغ الأمر بأمريكا أن تعطي الضوء الأخضر لعسكرة اليابان ورفع وتحرير دستور اليابان من بعض البنود المذلة التي كانت أمريكا كبلت اليابان بها منذ عام 1947.

لا بد أن أمريكا تعتبر اليابان أحد أقرب حلفائها، فقد استطاعت إبقاءها تحت جناحها منذ حوالي سبعة عقود، واستطاعت النفاذ لمكونات الشعب الياباني كله وتمكنت من تعديل بعض طباعهم عبر زرع الأنانية والحربة الشخصية والنزعة الاقتصادية في عقولهم ما أدى إلى تغيير في ذلك الشعور بالكره والعداء للغرب وأمريكا خصوصا وتحويله إلى شعور تعايش بل نظرة لاهثة ومجلة للغرب وشعوبه وتفوقه وأفكاره.

نعم هذا صحيح إلى حد بعيد، وحتى موضوع العسكرة اليابانية نفسه سيكون تحت عين أمريكا وبيدها فمعظم الأسلحة التي ستشتريها اليابان والصواريخ طويلة المدى ستكون من أمريكا، ما سينعش الاقتصاد الأمريكي من جهة ومن جهة أخرى ستكون بمثابة ضمانة بعض الشيء أن لا تحاول اليابان الانعتاق من أمريكا تماما، هذا ناهيك عن بقاء القواعد الأمريكية والوجود الأمريكي الحثيث في اليابان. وهذا كله يوضح سبب اتخاذ أمريكا هذا القرار الذي فاجأ الكثيرين.

إن أمريكا أرادت اللعب بالورقة الأخيرة في موضوع تحجيم الصين والضغط عليها، حيث يتزامن هذا الأمر مع بث أمريكا لحالة العداء الهندي الصيني جاعلة الصين تترنح بين الأخطار والتهديدات من كل جانب، وتراهن على هذا الضغط لتأصيل الجبن الصيني - أو

طالبان تمنع النساء من العمل في المنظمات غير الحكومية المحلية والأجنبية

نظير باستخدام طرق تعليم بديلة (مثل التقنيات القائمة على المسرح، وألعاب تبادل الأدوار، والمحاكاة، وما إلى ذلك).

الرايات الحمراء واضحة في أن هذه المنظمة غير الحكومية تنتهك الأحكام والقيم الإسلامية التي تدعو إلى الحريات الجنسية للفتيان، لكن المنظمات غير الحكومية المدعومة من الغرب تصرخ عاليا ضد الزواج للأفراد القادرين على الزواج والعيش في علاقة حلال وإنشاء أسرة. الأطفال الذين يتعارضون مع نسخة الغرب الكافر من حقوق الطفل وزواج الأطفال هذا حتى لو كانوا خجولين بعمر 18 عاماً، إلا أنهم يتعرضون للدعوة إلى الاستكشاف الجنسي وفقاً لنمط الحياة الغربية. تحمي المنظمات غير الحكومية وتدعو إلى أنماط حياة مختلفة تتعارض بشكل مباشر مع القيم الإسلامية، ما يسمح بأنماط حياة الشواذ وتكتيكات التطبيع في المجتمع، والفوضى بين الجنسين، والاختلاط، وغيرها من الأعمال البذيئة التي تحظرها الشريعة.

يجب أن تكون أفغانستان قادرة على حظر أية منظمة تؤدي إلى هدم المجتمع القائم على معتقدات الشعب الإسلامية. والمجتمع الدولي ومعه الأمم المتحدة يحتاج إلى البقاء خارج البلاد الإسلامية. كل البرامج التي ترعاها الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها لا تجلب إلا الفحشاء والفساد والفوضى إلى البلاد الإسلامية التي يفرضون أنفسهم عليها. هذه المنظمات غير الحكومية هي شكل آخر من أشكال الاحتلال، ولكن بدلا من السيطرة العسكرية أو الحكومية المباشرة، فهم محتلون ثقافيون يدفعون أجنداتهم إلى داخل المجتمع من وراء ستار. ومما يجعلهم أكثر خطورة، فإن الحكام يسمحون لهم بالوصول إلى وزارات التعليم ليس فقط في أفغانستان ولكن أيضا في باكستان والأردن وفلسطين وغيرها. وتتمثل أهدافهم في إعادة تشكيل البلاد الإسلامية والشباب في مجتمعات ملحدة فاسدة تحت غطاء ما يسمى بحقوق الإنسان وتعليم المرأة من خلال المطالبة بفرص عمل للمرأة وظروف اقتصادية أفضل مع تدمير حياتها ومجتمعها في نهاية المطاف.

المفارقة هي أن الدول الغربية لا تسمح للمنظمات غير الحكومية بالعمل بحرية في أراضيها لأن هذا ينتهك استقلاليتها ومبادئها. فعلى سبيل المثال، لم تصدق الولايات المتحدة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، لكنها هي والأمم المتحدة أخضعتا البلاد الإسلامية للتوقيع على تلك الاتفاقية. وكي تكون قوة تابعة لمنظومة البلاد الإسلامية، يحتاج المسؤولون إلى إدراك الأضرار التي تجلبها معها هذه المنظمات غير الحكومية، ويحتاجون إلى وضع حاجز صارم لمنع تسلسلها إلى البلاد. للأسف، لا يحتاج مسؤولو طالبان حظر المنظمات غير الحكومية فحسب، بل حظر أي إطار واتفاقيات خارجية ترهن البلاد وتتعارض مع الشريعة.

(مترجم)

منال بدر

الخبير:

كابول، أفغانستان - أمرت حكومة طالبان يوم السبت جميع الجماعات غير الحكومية الأجنبية والمحلية في أفغانستان بتعليق توظيف النساء، بزعم أن بعض الموظفين لم يرتدين الحجاب الإسلامي بشكل صحيح.

جاء أمر المنظمات غير الحكومية في رسالة من وزير الاقتصاد قاري الدين محمد حنيف، الذي قال إن أي منظمة لا تلتزم بالأمر سيتم إلغاء ترخيصها التشغيلي في أفغانستان. وأكد المتحدث باسم الوزارة، عبد الرحمن حبيب، مضمون الرسالة لوكالة أسوشيتد برس.

التعليق:

فيما لم يوضح مسؤولو طالبان الأفغانية بدقة الأسباب الثابتة لهذا الموقف الجديد الذي يحظر على المنظمات غير الحكومية، توظيف النساء اللواتي لا يرتدين الحجاب بشكل صحيح مع وجود الاختلاط بين الرجال والنساء في مكاتبهم، فإن وجود مثل هذه الهيئات الأجنبية هو أكثر إثارة للقلق في البلدان الإسلامية.

تعمل المنظمات غير الحكومية (NGO's) كذراع للهيئات الأجنبية الأكبر حجماً المعترف بها رسمياً من المجتمع الدولي، لتسهيل الوصول إلى مختلف البلدان وخاصة في ما يسمى بالعالم الثالث أو الدول النامية لنشر مهامها وفقاً لأجنداتها الغربية. توجد المنظمات غير الحكومية في هذه البلدان التي ترعاها بشكل عام الأمم المتحدة ومؤسسات أكبر أخرى بهدف دفع المجتمع إلى صورة مشابهة لمجتمعاتها في المثل العليا أو إفقار هذه البلاد من مفاهيمها بغض النظر عن قيم البلد التي تعمل فيه. وتشمل هذه المفاهيم الديمقراطية، ونسختهم من حقوق المرأة والطفل، ومؤخراً في برامج أكثر علنية هي برامج التربية الجنسية للفتيان.

على سبيل المثال، YPEER شبكة المنظمات والمؤسسات لتثقيف الشباب من الأقران التي بدأها صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام 2002، وهي شبكة تعمل في مجال الصحة الجنسية والإنجابية في 52 بلداً في جميع أنحاء العالم، تشير صراحة على موقع YPEER في أفغانستان على الإنترنت إلى أنها تسعى إلى "تعزيز ونشر تعليم عالي الجودة بين الأقران في مجال الصحة الجنسية والإنجابية للفتيان (SRH) والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية في جميع أنحاء العالم". ولتحقيق هذه المهمة، يستخدمون التعليم من نظير إلى

الخلافة وفكرتها لم تخرج من التاريخ بل إنها ستصنع التاريخ

أبو المعنر بالله الأشقر

حال الأمة إذا زال أو انتقض الإسلام بوصفه نظاما للحكم بأن ذلك سيؤثر على الصلاة مع أنها من فروض الأعيان يظن المسلم أنه يقوم بها على وجهها بدولة أو بغير دولة.

سادسا: تناول الكاتب أمرا مهما، وهو كون الشباب في إيران انتفضوا على النظام الإيراني، وكون التسخط عم الشعب الأفغاني على منع النساء من إكمال تعليمهن الجامعي، فإن النتيجة أن النظام الديني في إيران أو أفغانستان أو غيرها غير مرغوب فيه وبالتالي فإن الناس لا تريد نظام الخلافة... وما زال الكاتب يضع الأصول والفروع ويجري القياس ويضع المقدمات والنتائج على هواه! على كل حال فإننا لا نقره أن حركة طالبان في أفغانستان أو النظام الجمهوري في إيران يمثلان الإسلام أو يحسان تطبيقه، فالنظام في إيران والدستور في إيران هو دستور وضع لدولة قومية فارسية ولم يوضع دستورا إسلاميا، وما تسمية الثورة بالإسلامية إلا كورقة توت غطى ويغطي بها الملاي ولاهم للغرب وخدمة أهدافه. أما النظام في أفغانستان فلم يدع أو يدع له أنه دولة خلافة، فليست أفغانستان تحت حكم طالبان أو قبل طالبان بدولة للمسلمين كافة وإنما هي دولة قطرية تحاول أن تطبق بعض أحكام الإسلام. هذا هو التوصيف الصحيح للدولتين، فإذا صح هذا في العقول فلا يصح القول بأن تمرد الناس في هاتين الدولتين هو تمرد على الإسلام أو أحكامه، ونحن إذ نقول بأن الإسلام نعم يتضمن أنظمة وقوانين لا يصح تجاوزها بحال، لكننا بالمقابل نقول إن قوة الجندي وصرامة القانون ليستا هما المعول الذي تضرب به الدولة، وإنما الدولة دائما تزرع في الناس من الأفكار والمفاهيم التي بها يحافظ الناس على دولتهم، فالزكاة عبادة وليست اقتطاعا من أموال الناس، ولباس المرأة عبادة وليس انتهاكا لحرية المرأة، وهكذا... فإذا تم تعديل المفاهيم والأفكار تم تعديل السلوك تلقائيا، فلا يصح القياس مع الفارق، فالدولة الإسلامية غير إيران وغير أفغانستان، فالقيم فيها والأحكام الشرعية ستكون قيما للناس وأحكاما لها، وسيكون دافع التقوى واستحضار الجنة هما الضمانة الفعلية لتطبيق الإسلام، وإذا حصل خروج عن الأحكام الشرعية والقوانين فإن ذلك يكون حالة مرضية تستدعي تدخل الدولة.

سابعا: إن الخلافة وفكرتها لم تخرج من التاريخ كما يقول الكاتب، بل إنها ستصنع التاريخ قريبا إن شاء الله وستعيد كتابته كما كتبت من قبل في ثلاثة عشر قرنا، بل إننا مطمئنون أنها ستكون خلافة على منهاج النبوة كما بشرنا بذلك رسول الله ﷺ، فكما أننا لم نغير ولم نبدل في صلاتنا أو حجنا فكذلك نحن في العمل لإقامة الخلافة، فليس شأن الخلافة عندنا بأقل من الصلاة والصيام، وإن حزب التحرير الذي ذكره الكاتب بأنه لم يغير أو يبدل وبقي مخلصا لفكرة الخلافة فإن ذلك لعهد أخذه الله عليه وأمانة قبل حملها، نعم فإنه لن يغير أو يبدل وهو مطمئن أن الله سينصر دينه ويعلي راية الإسلام خفاقة في جنبات الأرض وستكتسي الأرض بعد الخلافة حلة جديدة ليس فيها ظلم وقتل ودماء، بل سيعم عدلها الدنيا بأكملها. قال تعالى: [إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً وَرَأَاهُ قَرِيباً].

بلاد المسلمين ما كانت إلا بعد زوال الإطار الذي كان يجمع المسلمين كافة في مشارق الأرض ومغاربها.

رابعا: أنصف الكاتب حزب التحرير الذي قال فيه «لم أجد مخلصا لفكرة الخلافة ويعمل لها في العالم الإسلامي إلا حزب التحرير»، إلا أنه طعم كلامه بشيء من السم وكأنه يريد أن يقول بأن حزب التحرير يعمل في خيال وبأنه يعمل كمن ينفخ لبعث الحياة في فكرة ماتت وتم دفنها، ويعبر عن ذلك بقوله «إن فكرة الخلافة لم تعد احتمالا جدياً أو فكرة جديرة بالعناء من المسلمين».

خامسا: إن الخلافة حكم شرعي وهي وحدها النظام السياسي عند المسلمين ولا فرق بين كون الصلاة والصيام والجهاد فروضا بيّننا الشارع وطلبها على كيفية معينة وبين كونه جعل نظام الحكم في الإسلام هو الخلافة وجعلها الطريقة الشرعية الوحيدة لاستئناف الحياة الإسلامية، بل إن الشارع فوق ذلك جعل الفرائض لا تنتظم على وجهها الأكمل إلا في عقد الخلافة، فالخلافة هي السياج الحامي لكل الفرائض من أن ينتقص منها شيء، وحتى الفرائض العينية التي يُظن أنه يقيم بها دون الخلافة فإنه لا يقيم بها على وجهها الأمثل إلا بالخلافة، فمثلا الصلاة واجب عيني لكننا لا نجد الدولة مثلا تقيم حدودها وأركانها، فمن أراد الصلاة صلى ومن أراد تركها تركها دون حسيب أو رقيب، وقل مثل ذلك في الزكاة. أما على مستوى الفروض الكفائية التي ترفع عماد الدول وتسان الدول بها مثل الجهاد فإن الدول تمنعه بل وتعتقل وتسجن وتقتل من يطالبها بتنفيذه، فالفروض كلها لا سياج يحميها إلا سياج الخلافة، ولذلك لم يخطئ من قال بأن الخلافة هي أم الفروض ولا يقيم بالفروض على وجهها إلا بها، وهي حكم شرعي تعلق برقاب المسلمين لا فرق بينها وبين الصلاة، ولنا أن نستأنس بقوله سبحانه: ﴿الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾ فانظر كيف جعل الشارع إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة ثمرة للتمكين تماما كما جعل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كذلك، مع أن الناظر للوهلة الأولى في شأن الصلاة يقول بأنها (أي الصلاة) علاقة بين العبد وربّه يقيمها في دار الإسلام كما يقيمها في دار الكفر، فما بال الشارع قد ربط بين التمكين في الأرض وبين إقامة الصلاة؟ فالجواب هو ما ذكرناه أنفا من أن الشارع أنزل الإسلام وجعل فيه مجموعة من الأحكام الشرعية يدور بعضها مع بعض مثل السن في الدولاب، والخلافة هي بمثابة العقد الذي ينظم هذه الأحكام على شكلها الصحيح، فإذا جاءها الخلل فإن العقد سينفطر لا محالة، وما أجمل تمثيل النبي عليه الصلاة والسلام هذه الصورة بقوله: «لَيَنْتَقِضَنَّ عُرَى الْإِسْلَامِ عُرْوَةُ عُرْوَةٍ، فَكَلِمًا انْتَقَضَتْ عُرْوَةٌ تَشْتَبُّ النَّاسُ بِأَلْتِي تَلِيهَا، وَأَوَّلُهُنَّ نَقْضُ الْحُكْمِ وَآخِرُهُنَّ الصَّلَاةُ» فانظر إلى هذا التوصيف كيف أن الشارع شبه

في مقال نشرته جريدة الشرق الأوسط تحت عنوان: «هل انتهى نموذج الحكم الديني؟» كتب الصحفي توفيق السيف من بلاد الحرمين متسائلا بصيغة استنكارية، ومن خلال مقالته خرج بالنتيجة التي وضعها سلفا وهي أن الخلافة أصبحت فكرة من الماضي الجميل وأن حقها الآن أن تكون في بطون الكتب، وعنوان مقاله ومضمونه يجعلني أضغ بعض النقاط على الحروف فأقول:

أولاً: إن الكاتب كغيره من الكتاب يستقون معلوماتهم عن الخلافة من الواقع، وإن تفكيرهم في هذا الاتجاه لا يعدو تفكير البسطاء من الناس، ولعلي أجد لهم بعض العذر، فإن الثقافة التي تفرض عليهم بل على الأمة كلها هي ثقافة المنتصر، فهي التي تدرّس في المدارس والجامعات وقلما سلم منها أحد، فالجميع يفكر داخل الصندوق إلا من رحم الله، ولذلك لا أراني أجد في نفسي عداوة للكثير ممن يكتب حول هذا الأمر لأن مصادر المثقفين والعوام هي المصادر نفسها؛ إما الإعلام الموجه، وإما المدارس والجامعات، ولأن الإنسان بطبعه يميل إلى الدعة والراحة فإنه سرعان ما يجعل لنفسه منظومة فكرية صنعها لنفسه ولا يرغب بأن يجري تغييرها أو اللعب بها، والكاتب هنا وضع المقدمة والبرهان وخرج بالنتيجة دون أن يراف بعقله.

ثانياً: عنون الكاتب مقالته بـ«هل انتهى الحكم الديني؟» وكأنني به يريد التسوية بين الخلافة من حيث كونها نظاماً يقوم على تطبيقه بشر وبالتالي فإنه لا تقدر بقديسيته أخطاؤهم، وبين النظام الإيراني أو ما سماه الدولة الدينية التي يظن أصحابها أنهم قائمون مقام الإله أو على أقل تقدير أنهم قائمون مقام المعصوم، فدولة الخلافة دولة يقوم على حمل فكرتها وتنفيذ أحكامها بشر، فهي دولة بشرية وليست دولة دينية بالمعنى الثيوقراطي أو بالمعنى الإيراني والتي تستمد سلطتها من الخالق، فإن تطرق لها الخلل تطرق لصاحب الفكرة ومنزلها وهو الله تعالى، لذلك فإن هذا القياس من الكاتب لا يصح، وإثبات المقدمة والبناء عليها والخروج بالنتيجة التي خرج بها الكاتب لا تصح، فالخلافة دولة بشرية أساسها القرآن والسنة تقوى وتضعف ليس بسبب ضعف الفكرة وإنما بسبب القائمين على التطبيق، وإذن فهي ليست دولة دينية بالمعنى الكهنوتي ولا تنطق باسم الإله ولا ينوب خليفته عن المعصوم أو المهدي الغائب.

ثالثاً: خيرا فعل الكاتب إذ أقر أن الخلافة استمرت ثلاثة عشر قرنا فكانت دولة المدينة المنورة التي أقام قواعدها وأرسى أركانها رسول الله عليه الصلاة والسلام واستمرت حتى سنة 1924م، فهو يوافقنا أن الأمة الإسلامية لم تعرف لثلاثة عشر قرنا إلا نظام الخلافة، وما أنظمة المسارح الآن والكيانات الكرتونية القائمة في

مع الحديث الشريف

"بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّأْشِيِّ
وَالْمُرْتَشِيِّ فِي الْحُكْمِ"

نحييكم جميعاً أيها الاحبة المستمعون في كل مكان، في حلقة جديدة "مع الحديث الشريف" ونبدأ بخير تحية، فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

جاء في تحفة الاحوذى، في شرح جامع الترمذي "بتصرف" في "بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّأْشِيِّ وَالْمُرْتَشِيِّ فِي الْحُكْمِ"

"حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الرَّأْشِيَّ وَالْمُرْتَشِيَّ فِي الْحُكْمِ."

قوله: (لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الراشي والمرتشي في الحكم) زاد في حديث ثوبان، والرائش يعني: الذي يمشي بينهما. رواه أحمد قال ابن الأثير في النهاية: الرشوة والرشوة الوصلة إلى الحاجة بالمصانعة، وأصله من الرشا الذي يتوصل به إلى الماء فالراشي من يعطي الذي يعينه على الباطل، والمرتشي الآخذ والرائش الذي يسعى بينهما يستزيد لهذا، أو يستنقص لهذا. فأما ما يعطى توصلنا إلى أخذ حق، أو دفع ظلم فغير داخل فيه.

أيها المستمعون الكرام:

إن اللعنة هي الطرد من رحمة الله، فكيف يطيب للمسلم أن يطرد من هذه الرحمة؟ لقد انتشرت الرشوة بين أبناء المسلمين وأصبحت ظاهرة، كيف لا وقد أصبحت تسير معهم في حياتهم، فلا تكاد تجد مؤسسة حكومية تخلو من الرشوة، بل وصلت إلى أمور دينهم. وما ذلك إلا برعاية حكامهم لها، فكم من مسلم علم -أيها الإخوة في الله- أن الرشوة من كبائر الذنوب التي حرّمها الله على عباده، ولعن رسوله صلى الله عليه وسلم من فعلها، فالواجب اجتنابها والحذر منها، وتحذير الناس من تعاطيها، ولكن هل يكفي هذا التحذير؟ بالطبع لا يكفي، إذ أن الأمر خرج عن السيطرة، لانه بيد الحاكم، فلا بد من إزالة المرض لا العرض، أي الحاكم الذي أمر بها.

قراءنا الكرام، وإلى حين أن نلتاقم مع حديث نبوي آخر، نترككم في رعاية الله، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

نقض الفكر الغربي وبيان فسادِه ومخالفته لبديهيات العقل وقواعد التفكير (الجزء الثاني)

الأخلاقية والإنسانية والروحية، وجعل الإنسان مريض الفكر المحكوم بشهوته ولذته إلهاماً مشرعاً وأمرنا وناهياً لبني جنسه...

وكذلك تجاهل حقيقة أن الدول القائمة على نتائج هذا الفكر تسترزق ضرائباً من مداخيل هذه الأعمال المنحطة، وتضع للقائمين عليها تقاعداً وضماناً اجتماعياً وحقوقاً أخرى.

ولا يقال مثلاً إن الفكر الغربي منحك حرية التملك، ولكنه لم يجبرك على بيع البضاعة أو تقديم الخدمة، لأن مجرد جعل المنفعة مقياساً للتبادل التجاري، ولتقديم الخدمات يعني بالضرورة أن البضاعة أو الخدمة لها قيمة لوجود الطلب عليها، وبالتالي فالفكر الغربي هو الذي يجعلك تباع الخمر وتقدم خدمة البغاء، وتغض النظر عن الأضرار التي تقع نتيجة تقديمها.

إن الفكر الذي يجعل المقياس هو إرادتك الشخصية للأخذ بما تريد من ملذات وشهوات ومتع، وجعل التراضي بين الإنسان والإنسان مقياساً لتبادل هذه الملذات والشهوات والمتع، إنما هو فكر يحول الإنسان إلى حيوان مكب على وجهه، هائم لا يعرف حدوداً للهوس الجنسي والمتع الجسدية.. فانتقل الفكر الغربي بالإنسان من الإشباع الخاطيء إلى الإشباع الشاذ، وانتشر في بيئة هذا الفكر، زنا المحارم واللواط واغتصاب الأطفال وجماع الحيوانات، بل وطار خيال اتباع هذا الفكر إلى صور من المتعة المتمثلة بالاعتصاب ثم قتل من تم اغتصابه سواء أكان طفلاً أم امرأة أم رجلاً..

والارتباط بين الفكر الغربي والممارسات على أساسه يظهر جلياً في تشريعات الدول وفي نقاشات الحقوقيين والسياسيين وموجهي الفكر وصناع القرار.. وما موجة تدمير الفطرة بمسمى النوع الاجتماعي وإباحة الشذوذ الجنسي، والسعي حثيثاً لتدمير مفهوم الأسرة والوالدين إلا صورة عن هذا الفكر البهيمي الحيواني.

الخاصية السابعة: الأنانية وحب الذات وانعدام الأيثار

تعتبر الأنانية وحب الذات نتائج لمجموعة من المفاهيم الأساسية النابعة من الفكر الغربي ومنها:

1. الحرية والتي تجعل الأساس في تصور صلاح المجتمع وسعادته هو تحصل كل فرد على حرياته الأساسية. وبالتالي تنصب نظرة الفكر الغربي على الفرد لا على ما يجب أن يكون عليه المجتمع. ثم تصوير فكرة الحريات الخيالية بأنها قد تتعارض مع بعضها ولهذا فإن الغربي مبرمج على عقلية الصراع مع غيره والإيغال في حدود حقوقه ضمن فكرة الحريات..

2. مفهوم السعادة في الفكر الغربي: وهل تحصيل الفرد على أكبر قدر من المتع الجسدية واللذات المادية، وبالتالي تجعل الفرد يفرح بالأخذ لا بالإعطاء وبالاستفادة لا بالإفادة.

3. انعدام وجود دعوة في الفكر الغربي للقيم الرفيعة من مثل الكرم والأخوة وإغاثة اللهفان، والإيثار وبر الوالدين. مع تكرار تصوير الإنسان بأنه حيوان له حاجات عضوية وغرائز تحتاج لإشباع مثله مثل الحيوان.

4. ولأن الفكر الغربي قطع الصلة بالخالق من حيث الأوامر والنواهي، وقطع الصلة بالأخرة من حيث وجود يوم القيامة والبعث والنشور والحساب والعقاب والجزاء.. لهذا فإن الفكر الغربي جعل الدنيا بملذاتها رأس مال الإنسان، ولم يربطه بالثواب والأجر والجنة حين القيام بأعمال الخير ونفع الناس والمجتمع...

في الحلقة القادمة نكمل الحديث بحول الله عن خصائص الفكر الغربي.

أستاذ عثمان بخاش

الحلقة الثالثة: الخواص العامة للفكر الغربي

الخاصية الخامسة: تكريس عبودية الإنسان للإنسان وجعل البشر آلهة التشريع والطغيان.

يعاني الفكر الغربي مرحلة الانفصام الشديد بين بداياته ونهايات تصوراتِه. فقد كانت بداياته لغاية تحرير الإنسان من الكهنوت والكنيسة والحكام، وكانت فكرة الحريات (والتي هي خيال في خيال) لغاية أن يتحرر الإنسان من قيود الظلم والاستعباد وتعبيد الإنسان للإنسان.

ولكن الذي حدث بدعوى إخراج الإنسان من عبودية كرسستها الكنيسة للحاكم، أن تم تكريس عبودية الإنسان للإنسان في صورة الديمقراطية المتخيلة، والتي تدرجت ترقيعاتها الفكرية من جعلها الشعب مصدراً للسلطات الثلاث، إلى جعل ممثلي الشعب مصدراً للسلطات الثلاث، ثم إلى أغلبية الشعب مصدراً للسلطات، ثم انتهى الأمر إلى جعل الأقلية البرلمانية الحائزة على أكبر قدر من الأصوات هي التي تحكم وتأمّر وتنهى وتقضي على الشعب. وما المظاهرات التي عمت فرنسا من نقابات العمال إلا دليل قطعي على أن الديمقراطية أصبحت شعاراً مكشوف العوار فارغاً يختبئ وراءه أصحاب رؤوس الأموال، وما النتائج التي حصل عليها رؤساء فرنسا في الانتخابات الثلاث الماضية إلا دليلاً صارخاً على انتهاء الفكر الغربي إلى بدايات انطلاقه، حيث لم يحصل أي رئيس في هذه الانتخابات على أكثر من خمس وعشرين بالمائة من أصوات من يحق لهم حق الانتخابات.

فالديمقراطية الغربية انتهت بالإنسان من عبوديته للكنيسة وللحاكم المدعوم من الكنيسة، إلى عبوديته للإنسان باسم الديمقراطية المتخيلة، ثم باسم الديمقراطية الممسوخة إلى دكتاتورية الأقلية البرلمانية المنتفذة المنتفعة.

فاليوم يعاني الفكر الغربي من نتائج ردة فعله التاريخية على تحكم الكنيسة والكهنوت وهروبه إلى فكرة خيالية غير قابلة للتطبيق أدت ممارستها إلى جعل فئة قليلة تشترع وتضع القوانين، وتحمل الشعب مكرها على تنفيذها. فافتقاد التصور الواضح لآليات تنفيذ إرادة الشعب، وانعدام التأسيس الفكري لمنع استيلاء أصحاب رؤوس الأموال على الحكم والتشريع، كل ذلك سهل تحول الحكم في الغرب إلى نظام جبري دكتاتوري الأمر والنهي فيه هم السياسيون المنفذون لإرادة الشركات العملاقة، وأصحاب رؤوس الأموال.

وأي متتبع لأنظمة الحكم في الغرب سيجد أنها كلها صورة عن الديمقراطية الممسوخة في بلد الفكر الديمقراطي والثورة الفرنسية، وأن كل نظريات روسو وكانت وفولتير وديكارت وغيرهم قد تبخرت وذهبت إلى متاحف الفكر وإلى أطلال التاريخ..

واليوم في الغرب دول تمارس الحكم بعقلية بوليسية جبرية، تتغلب بأقليات برلمانية، وشعارها نفذ ولا تناقش، وأصبحت الجباية صفة ظاهرة فيها، فالضرائب واستخلاص المال من الشعب بكل الوسائل والحيل والتشريعات المستحدثة أصبح كل ذلك صفة ظاهرة واضحة.

الخاصية السادسة: الحيوانية والبهيمية وإعلاء قيمة الشهوة والجنس والمتعة

إن العلاقة بين واقع المجتمع في الغرب وبين الفكر الذي أنتج هذا الواقع علاقة حتمية طبيعية، لا يمكن إنكارها من عاقل، فلا يقال مثلاً أن الفكر الغربي منحك الحرية الشخصية لكنه لم يحمك على استباحة الزنا والشذوذ والإدمان على المخدرات والخمر، والاسترزاق من مصادر المتعة بالقدر الذي تريده، كفتح دور بغاء، وتأسيس مكاتب للوساطة في العلاقة الجنسية بل وتحت مسمى «الخيانة الزوجية» فمثل هذا القول هو تهرب من تبعات الفكر الغربي الذي دمر كل القيم

«إِنَّمَا يَنْهَاكُمْ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ»

نحن المسلمين أمام معضلتين، أننا نحكم بأنظمة وقوانين وضعية جلبها الكفار إلى بلادنا في حالة ضعف منا، وأوكل تنفيذها لفئة ضالة تابعة له سياسيا وفكريا تدعي أن لا سياسة في الدين ولا دين في السياسة، وهذه محاربة للإسلام ونفي للشريعة الإسلامية من الحكم وعلينا مكافحتهم والتغيير عليهم بجعل العقيدة الإسلامية أساس حياتنا بالحكم والتحاكم للشريعة حصريا، ثانيا تمكّن أهل الكتاب اليهود والنصارى من احتلال فلسطين وإخراج المسلمين منها ويستمر دعم النصارى الغربيين لليهود بمدعم بكل أساليب التفوق العسكري والسياسي والإقتصادي، بمساعدة الحكام الأشرار وفئة ضالة من أهل فلسطين، السلطة الوطنية ومنظمة التحرير، وقد صنعتنا لأجل تمكين اليهود من فلسطين، ولا بد من تفكيك هذا الوضع وإنهائه بالوعي الفكري العقائدي الأيدلوجي على الإسلام بجعل العقيدة الإسلامية أساس حياتنا تبنى عليها الدولة الإسلامية الرشيدة، وإعداد القوة المادية العسكرية والاقتصادية قدر الاستطاعة، لإخراج الكفار من بلادنا ومحو أثرهم كما فعل المسلمون بالصليبيين والمغول والتتر.

قال الله تبارك وتعالى: (سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ) 1 الإسراء، سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر، سبحان الله، تسبيح لله بمعنى التنزيه والعلو والتعظيم والتقديس سبحانه وتعالى ليس كمثل شيء، سبحانه وتعالى عما يشركون، تنزيهه وتسبيح خاص بالله تبارك وتعالى وحمده والثناء عليه وشكره على نعمه وآلائه (سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ) البركة تحف بالمسجد الأقصى وتفيض منه متدفقة حوله فلا تنقطع ولا تنحسر، وهو قلب الأرض المباركة الذي باركها الله تبارك وتعالى (إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ) الذي لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء، قال الله تبارك وتعالى: (وَنَجَّيْنَاهُ وَلَوْطًا إِلَى الْأَرْضِ الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا لِلْعَالَمِينَ) 71 الأنبياء، نجى الله تبارك وتعالى سيدنا إبراهيم وابن أخيه سيدنا لوط عليهم السلام من كيد قومهم إلى الأرض المباركة، وهي بيت المقدس وأكناف بيت المقدس -بلاد الشام-، عن ابن عمر رضي الله عنهما، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي شَامِنَا، اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي يَمَنِنَا، قَالُوا: وَفِي نَجْدِنَا، فَقَالَ: اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي شَامِنَا، وَبَارِكْ لَنَا فِي يَمَنِنَا، قَالُوا: وَفِي نَجْدِنَا، قَالَ: هُنَالِكَ الرَّالَزُّلُ وَالْفِتْنُ، وَبِهَا، أَوْ قَالَ: مِنْهَا يَخْرُجُ قَرْنُ الشَّيْطَانِ) وعن أبي الدرداء مرفوعاً (الصلاة في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة، والصلاة بمسجدي بألف صلاة، والصلاة في بيت المقدس بخمس مائة صلاة).

فمكانة المسجد الأقصى عند المسلمين عظيمة فهو القبلة الأولى للمسلمين ومسرى رسول الله ﷺ وثالث

المساجد التي تشد إليها الرحال، فيجب حمايته وتعظيمه ورعايته والمحافظة عليه، كما هو واجب المحافظة على بلاد المسلمين قاطبة، وأنه لا يجوز لهم شرعاً التفريط في شبر من بلادنا ولا التهاون في حمايتها، وقد حافظ المسلمون على المسجد الأقصى كما حافظوا على بلادهم في مختلف عصورهم، وبلاد المسلمين كل أرض دانت لشرع الله واستظلت براية رسول الله ﷺ، وقد اعترى المسلمين الضعف أثناء الحروب الصليبية التي استمرت مائتي عام ولم تهن عزيمتهم، قال الله تبارك وتعالى: (وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيِّ قَاتَلَ مَعَهُ رَبِّيُونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ) 146 آل عمران (فَمَا وَهَنُوا) والوهن هو إنكسار العزيمة والإرادة والنفس والقعود عن مجاهدة العدو (وَمَا اسْتَكَانُوا) والإستكانة هي الخضوع والذل والهوان والمهانة وتنفيذ أوامر العدو والعمل بخدمته -كما تعمل منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية بخدمة اليهود في فلسطين وتتحكم في أهل فلسطين كمقاول أمني لليهود- والمؤمنون لا يصيبهم الوهن ولا تضعف عزيمتهم مهما أصابهم من هزيمة عسكرية، فالصبر والجهاد من سجيتهم (وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ) فتبقى طاعة الله هي أساس الحياة والصبر والجهاد، ولا تنازل ولا رضوخ للكفار ولا طاعة لهم ولا صلح معهم، قال الله تبارك وتعالى: (لَا يَنْهَاكُمْ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ) (8) إِنَّمَا يَنْهَاكُمْ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ) 9 الممتحنة، إن الله تبارك وتعالى لا ينهاكم أن تبروا وتحسنوا للكفار الذين لم يقاتلوكم في الدين (وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ) ولم يتربصوا بكم الدوائر ولم يضمروا لكم البغضاء والعداوة (أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ) لكن الله تبارك وتعالى ينهاكم أشد النهي ويحذركم من عاقبة الولاء لمن قاتلكم في الدين وأخرجكم من دياركم ومن ساعد على إخراجكم (أَنْ تَوَلَّوهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ) والظلم يأتي بمعنى الشرك لقوله تبارك وتعالى: (وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ) 13 لقمان.

وقد استمر احتلال الصليبيين لبيت المقدس 88 عام، واحتلالهم لبلاد المسلمين نحو 200 عام، وما فرط المسلمون في بلادهم (وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ) فقد رفع أمير الموصل شرف الدين مودود بن التونتكين راية الجهاد لمحاربة الصليبيين وطردهم من بلادنا، وكان مودود رحمه الله بدأ حربه على الصليبيين بحصار الرها سنة 1110م الموافق لـ 503 هجري وارتد عنها بين كر وفر، وكان لهذه المناورات العسكرية من مودود أن هيئت المسلمين الذين معه ووضعهم على الطريق الصحيح، طريق الجهاد والاستشهاد في سبيل الله، فارتفعت معنوياتهم واشتد عزمهم وعزيمتهم ودُدد هدفهم، بإخراج الكفار من بلادنا، ونصب مودود رحمه الله

أ. إبراهيم سلامة
كمين لبلدوين في 20 من يونيو سنة 1113م، عند جسر الصنبره وسحق الجيش الصليبي في معركة الصنبرة -قرب طبرية-، وكانت هذه أول معركة ينتصر فيها المسلمون على الصليبيين، واغتيال مودود بأيدي الحشاشين في دمشق بعد صلاة الجمعة في شهر أكتوبر سنة 1113 رحمه الله، واستمرت راية الجهاد من مودود إلى عماد الدين الزنكي وابنه محمود وصلاح الدين الأيوبي والمماليك قطز والظاهر بيبرس وقلاوون والأشرف خليل ابن قلاوون وقد أخرج الصليبيين من عكا سنة 690 هجريه 1291م، كل هؤلاء رحمهم الله والمسلمين الذين كانوا معهم، كانت طاعتهم لله ولرسوله ﷺ نهجهم ومنهجهم في الحياة، أما حكام بلاد المسلمين اليوم، فهم قاطبة لا يحكمون ولا يتحاكمون لشرع الله، ويتولون الكفار ويتخذونهم أولياء من دون المؤمنين، ويتنازلون عن فلسطين وغير فلسطين للكفار، ويتباكون على المسجد الأقصى ليدلسوا على عامة المسلمين ويخدعهم بالشجب والشكوى لهيئة الأمم والمحكمة الدولية، ويتذرعون بالشرعية الدولية والقانون الدولي، وكلها أدوات لتمكين الكفار من بلاد المسلمين، قال الله تبارك وتعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ) 51 المائدة، وهذا تحذير وتهديد للمؤمنين ألا يوالوا اليهود والنصارى وإلا فإنهم (مرتهم) فلا تحالف ولا تناصر ولا ود ولا صداقه معهم (بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ) موالاتهم وتبعيتهم تعني الارتداد عن دين الله (إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ) من يتولاهم يدخله الله في زميرتهم، وقال الله تبارك وتعالى: (أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يَحْرَفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ) 75 البقرة، سؤال يحمل التقرير والاستفهام والإنكار، أترجون أن يؤمنوا لكم (أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ) أتأملون أن يطمئنوا لكم ويأمنوا جانبكم ويرعوا حرمتكم وعصمة دمائكم؟ لن يكون هذا أبدا (وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يَحْرَفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ) إذ لم يصدقوا مع الله ولم يحفظوا نعمته وفضله عليهم، فحرفوا دينه على علم ومعرفة، فكيف تأملون أن يصدقوكم بشيء؟، ونحن نرى ما يصنع اليهود بأهل فلسطين من القتل والتشريد والسجن والتنكيل وهدم البيوت، ولا سائل ولا مسؤول، قال الله تبارك وتعالى: (وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ) (190) وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ تَقْتُلُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُمْ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ) 191 البقرة، هذا واجب وفرض على المسلمين أن يقاتلوا في سبيل الله من يقاتلهم ويعتدي عليهم وأن يخرجوه من ديارهم، لا أن يتحالفوا معه، ولا يعترفوا له باحتلال بلادهم، ماذا تنتظرون من اليهود لن يعطوكم شيئا، فهم لا يفهمون إلا القوة، والحفاظ على المسجد الأقصى وبلاد المسلمين قاطبة واستردادها، مرتبط بوعي الأمة الإسلامية على عقيدتها والتزامها بتطبيق شرع الله حصريا عقيدة وشريعة وشعيرة، والله من وراء القصد، رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِي أَمْرِنَا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ، رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ الْحِسَابُ، اللهم صل وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين والحمد لله رب العالمين، [والله غالبٌ على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون].

إرواء الصادي من نمير النظام الاقتصادي

إلغاء الملكية الخاصة يناقض فطرة الإنسان (ح30)

لأنها غريزية. وكل ما هو غريزي لا يمكن قلعه من الإنسان، ما دامت تنبض فيه الحياة.

لأن أية محاولة لإلغائها إنما هي كبت للإنسان، يؤدي إلى القلق.

لأن الأمر الطبيعي أن يجري تنظيم هذه الغريزة. لا إلغاؤها.

أما إلغاء الملكية جزئياً فإنه ينظر فيه:

أ- تحديد الملكية بالكم لا يجوز لأنه يحد من نشاط الإنسان، ويعطل جهوده، ويقلل إنتاجه.

ب- تحديد الملكية بكيفية معينة جائز لأنه لا يحد من نشاط الإنسان ويساعد على بذل الجهود وزيادة النشاط.

ت- إن كانت طبيعة الأموال لا تتأثر حيازتها للفرد إلا بحرمان مجموعة الناس منها كالطرق العامة فإن منع ملكية الفرد لها أمر طبيعي.

ث- إن كان المال ملحقاً بما هو من طبيعته أن لا يتأثر ملكه للأفراد إلا بحرمان مجموعة الناس منه، كالماء والمعادن التي لا تنقطع، فإنه لا شيء في منع الفرد من ملكيتها.

ج- إن لم يكن المال ملحقاً بذلك، كسائر الأموال فإنه لا يجوز أن يمنع الأفراد من ملكيتها، لأنه يحد من نشاط الإنسان، ويعطل جهوده، ويقلل إنتاجه، ويوقفه عن العمل.

إلغاء الملكية إلغاءً جزئياً في الاشتراكية هو تحديد بالكم، وليس تحديداً بالكيف وهو كالاتي.

أ- هو أن تمنع ملكية بعض الأموال، التي من طبيعتها، ومن طبيعة أصلها الأفراد في حيازتها.

ب- أو أن تحدد الملكية بالكم، كتحديد ملكية الأراضي في مساحات معينة.

ت- أو أن تحدد الملكية بأموال معينة تمنع الأفراد من ملكيتها، كتحديد وسائل الإنتاج التي من طبيعتها أن يستقل بها الأفراد وهي تحديد للنشاط.

أيها المؤمنون:

نكتفي بهذا القدر في هذه الحلقة، موعداً معكم في الجزء القادم إن شاء الله تعالى، فإلى ذلك الحين وإلى أن نلتقاكم ودانما، نترككم في عناية الله وحفظه وأمنه، سائلين المولى تبارك وتعالى أن يعزنا بالإسلام، وأن يعز الإسلام بنا، وأن يكرمنا بنصره، وأن يقر أعيننا بقيام دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة في القريب العاجل، وأن يجعلنا من جنودها وشهودها وشهادتها، إنه ولي ذلك والقادر عليه. نشكركم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

والبحار وما شاكل ذلك، فإن منع ملكية الفرد لها وحده دون غيره أمر طبيعي قد قررته طبيعة المال، فلا شيء حينئذ في منع الفرد من ملكيتها وحده دون غيره.

وأما إن كانت طبيعة المال لا تقتضي ذلك ينظر، فإن كان المال ملحقاً بما هو من طبيعته أن لا يتأثر ملكه للأفراد إلا بحرمان مجموعة الناس منه، كالأموال التي لا يتأثر ملك أصلها كلها للأفراد مثل الماء والمعادن التي لا تنقطع، فإنه لا شيء في منع الفرد من ملكيتها؛ لأنها ملحقه بما من طبيعته أن لا يملكه الفرد إلا بحرمان المجموعة. والذي جعلها ملحقه بتلك الأموال هو كون أصلها لا يتأثر ملكه للفرد إلا بحرمان المجموعة. أما إن لم يكن المال ملحقاً بذلك، كسائر الأموال فإنه لا يجوز أن يمنع الأفراد من ملكيتها، لأنه يكون حينئذ تحديداً للملكية الأموال بالسماح بملكية بعضها دون بعض. فهو كتحديد ملكية المال بمقدار معين، ويصدق عليه ما يصدق على تحديد الملكية بالكم، وتحصل له نفس النتائج فإنه يحد من نشاط الإنسان، ويعطل جهوده، ويقلل إنتاجه، ويوقفه عن العمل حين يصل إلى المقدار الذي أبيع له أن يحوز، وحين يمنع ما يزيد عليه.

والغاء الملكية إلغاءً جزئياً في الاشتراكية هو تحديد بالكم، وليس تحديداً بالكيف، وهو منع من ملكية بعض الأموال، التي من طبيعتها، ومن طبيعة أصلها الأفراد في حيازتها؛ لأنها إما أن تحدد الملكية بالكم، كتحديد ملكية الأراضي في مساحات معينة، وإما أن تحدد الملكية بأموال معينة تمنع الأفراد من ملكيتها، كتحديد وسائل الإنتاج. مع أن هذه الأموال من طبيعتها أن يستقل بها الأفراد. وتحديدات الملكية في الاشتراكية هي من هذا النوع. فهي منع ملكية أموال من طبيعتها أن تملك فردياً، ومنع الملكية من هذه الأموال تحديد للنشاط، سواء أعيئت هذه الأموال كمنع حق الميراث، أو منع ملكية المناجم والسكك الحديدية والمصانع وما شاكل ذلك، أو ترك للدولة أن تمنعها كلما رأت أن الصالح العام يقتضي منعها، فإن ذلك كله يحد من نشاط الأفراد ما دامت الأموال التي منعت من طبيعتها أن يستقل الفرد بملكيتها.

وقبل أن نودعكم أحببتنا الكرام نذكركم بأبرز الأفكار التي تناولها موضوعنا لهذا اليوم:

إلغاء الملكية الخاصة إلغاءً كلياً فهو يناقض فطرة الإنسان لاسباب الآتية:

لأن الملكية أو الحيازة مظهر من مظاهر غريزة البقاء، وهي حتمية الوجود في الإنسان.

لأنها فطرية فيه، فهي جزء من تكوينه، ومظهر من مظاهر طاقته الطبيعية.

الحمد لله الذي شرع للناس أحكام الرشد، وحذرهم سبل الفساد، والصلاة والسلام على خير هاد، المبعوث رحمة للعباد، الذي جاهد في الله حق الجهاد، وعلى آله وأصحابه الأظهر الأمجاد، الذين طبقوا نظام الإسلام في الحكم والاجتماع والسياسة والاقتصاد. فاجعلنا اللهم معهم، واحشرنا في زميرتهم يوم يقوم الأشهاد يوم التناد، يوم يقوم الناس لرب العباد.

أيها المؤمنون:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد: نتابع معكم سلسلة حلقات كتابنا إرواء الصادي من نمير النظام الاقتصادي، ومع الحلقة الثلاثين، نتابع فيها استعراضنا ما جاء في مقدمة كتاب النظام الاقتصادي (نهاية صفحة 48) للعالم والمفكر السياسي الشيخ تقي الدين النبهاني، وحديثنا عن موضوع بعنوان «إلغاء الملكية الخاصة يناقض فطرة الإنسان».

يقول رحمه الله: وأما إلغاء الملكية الخاصة إلغاءً كلياً فهو يناقض فطرة الإنسان. لأن الملكية أو الحيازة مظهر من مظاهر غريزة البقاء، وهي حتمية الوجود في الإنسان. لأنها فطرية فيه، فهي جزء من تكوينه، ومظهر من مظاهر طاقته الطبيعية، فلا يمكن إلغاؤها؛ لأنها غريزية. وكل ما هو غريزي لا يمكن قلعه من الإنسان، ما دامت تنبض فيه الحياة. وأية محاولة لإلغائها إنما هي كبت للإنسان، يؤدي إلى القلق. ولذلك كان الأمر الطبيعي أن يجري تنظيم هذه الغريزة. لا إلغاؤها.

وأما إلغاء الملكية جزئياً فإنه ينظر فيه، فإن كان يحدد مقدار ما يملك من السلع بمقدار معين لا يتعداه، فإنه يكون تحديداً للملكية بالكم، وهذا لا يجوز؛ لأنه يحد من نشاط الإنسان، ويعطل جهوده ويقلل إنتاجه. فهو حين يمنعه من حيازة ما يزيد عن مقدار ما حازه أوقفه عند حد، فحرم من مواصلة النشاط، وحرم الجماعة من الانتفاع بجهود هؤلاء الأفراد. وإن كان يحدد مقدار ما يملك من السلع والخدمات بكيفية معينة من غير تحديد بالكم، فذلك جائز لأنه لا يحد من نشاط الإنسان؛ ولأن ذلك تنظيم لحيازة المال بين الأفراد، وهو يساعد على بذل الجهود وزيادة النشاط.

أما إن كان إلغاء الملكية إلغاءً جزئياً يحدد أموالاً معينة يمنع الفرد من ملكيتها، ويباح له أن يملك ما عداها من غير تحديد بمقدار معين، فإنه ينظر فيه، فإن كانت طبيعة هذه الأموال - التي وجدت عليها حلقة للانتفاع بها - لا تتأثر حيازتها للفرد وحده دون غيره إلا بحرمان مجموعة الناس منها، نظراً لاشتراك المنفعة فيها بين أفراد الناس طبيعياً، كالطرق العامة ومساحات البلدة والأنهار